بنك الإمارات للإستثمار (ش.م.ع)

البيانات المالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٤

تقرير مجلس الإدارة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

يسر أعضاء مجلس لإدارة أن يقدموا للسادة مساهمي بنك الإمارات للإستثمار ش.م.ع ("البنك") التقرير السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ .

خلال السنوات القليلة الماضية، أعاد البنك ترتيب مركزه لكي يصبح بنكاً رائداً في تقديم الخدمات البنكية الخاصة والاستثمارية ويركز على العملاء الأفراد ذوي الثروات الكبيرة والمؤسسات. خلال سنة ٢٠١٤، استمرينا في تنفيذ هذه الاستراتيجية بالتزامن مع بناء البنية التحتية الضرورية للنمو.

لقد أقفل البنك سنة ٢٠١٤ على صافي أرباح سنوية قدرها ٤٦,٢ مليون درهم بزيادة بنسبة ٢٨% مقارنة بالسنة السابقة (٣٦,٢ مليون درهم) مع الإحتفاظ بمعدل كفاية رأس المال بنسبة ١٥,١٠% (معدل كفاية الشق الأول من رأس المال بنسبة ١٣,٥٥٪). خلال هذه الفترة، زادت ودائع العملاء بنسبة ٧٨٪ لتصل إلى مبلغ ٢,٩٨٥ مليون درهم (مبلغ ١,٦٧٥ مليون درهم في سنة ٢٠١٣)، بينما وصل إجمالي موجودات الميزانية العمومية إلى ٣,٥٠٥ مليون درهم أي زيادة بنسبة ٢٦٪ عن السنة السابقة (٢,٧٧٥ مليون درهم).

جدير بالملاحظة أن الموجودات الائتمانية تحت إدارة البنك قد زادت بنسبة ١٨٣٪ إلى ٤,٢١٥ مليون درهم (مبلغ ١,٤٨٨ مليون درهم في سنة ٢٠١٣) لتصبح مجمل الموجودات المدارة من قبل البنك ٧,٧٢٠ مليون درهم (٤,٢٦٣ مليون درهم في ٢٠١٣).

نقترح توزيع أرباح السنة ليصبح كما يلي:

	درهم
– تحويل إلى الإحتياطي القانوني وفقاً لمتطلبات المادة ٥٨ (١) من النظام الأساسي للبنك	٢,٥٠٠,٠٠٠
– تحويل إلى الإحتياطي الخاص وفقاً لمتطلبات المادة ٥٨ (٢) من النظام الأساسي للبنك	٤,٦٢٣,٤٠٠
– توزيعات أرباح بالأسهم: ٧,٦٩٢% من رأس المال المدفوع	٥,٠٠٠,٠٠٠

بينما نواصل مسيرتنا في بناء مؤسسة بنكية خاصة وإستثمارية رائدة. نتوجه بالشكر لعملائنا عن دعمهم وكذلك نشكر موظفينا على إخلاصهم وتفانيهم في العمل.

مجلس الإدارة
٣ فبراير ٢٠١٥
دبي، الإمارات العربية المتحدة

إرنست و يونغ
صندوق بريد ٩٢٦٧
الطابق ٢٨، برج العطار للأعمال
شارع الشيخ زايد
دبي، الإمارات العربية المتحدة

هاتف ٤٠٠٠ ٣٣٢ ٤ ٩٧١+
فاكس ٤٠٠٤ ٣٣٢ ٤ ٩٧١+
dubai@ae.ey.com
ey.com/mena

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك الإمارات للإستثمار ش.م.ع

تقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لبنك الإمارات للإستثمار ش.م.ع ("البنك") والتي تتألف من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ وبيانات الإيرادات والإيرادات الشاملة والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والأحكام المطبقة من النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات التجارية لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) في دولة الإمارات العربية المتحدة والقانون الإتحادي رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ وعن نظم الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء كان ذلك نتيجة لاحتيال أو خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية إستناداً إلى أعمال تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، والتي تتطلب منا الإلتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بالإجراءات اللازمة للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقدير مدققي الحسابات وتشمل تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية، سواء كان ذلك نتيجة لاحتيال أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يضع المدقق في الإعتبار نظام الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس لهدف إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية.

وبإعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر لنا الأساس لإبداء رأينا حول البيانات المالية.

الرأي

في رأينا، إن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين
بنك الإمارات للإستثمار ش.م.ع (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما نؤكد بأنه، في رأينا، أن البيانات المالية تتضمن من كافة النواحي الجوهرية، المتطلبات السارية المفعول لقانون الشركات التجارية لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) في دولة الإمارات العربية المتحدة والقانون الإتحادي رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ والنصوص السارية المفعول من النظام الأساسي للبنك وأن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة، وأن البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بالبيانات المالية تتفق مع السجلات المحاسبية للبنك. لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. وحسب علمنا وإعتقادنا، لم تقع خلال السنة أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) في دولة الإمارات العربية المتحدة أو للقانون الإتحادي رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ أو النظام الأساسي للبنك على وجه قد يكون له تأثير جوهري على نشاط البنك أو مركزه المالي.

عن إرنست ويونغ

Ernst + Y.

توقيع:
أنتوني اوسوليفان
شريك
رقم القيد: ٦٨٧

٣ فبراير ٢٠١٥
دبي، الإمارات العربية المتحدة

بنك الإمارات للإستثمار (ش.م.ع)

بيان الإيرادات

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

	إيضاح	٢٠١٤ ألف درهم	٢٠١٣ ألف درهم
إيرادات الفوائد	٤	٣٤,١٤١	٢,٤٠٥
صافي الإيرادات من الإستثمارات	٥	٩٣,٧٨٥	١٠٣,٩٣٣
		١٢٧,٩٢٦	١٠٦,٣٣٨
مصاريف الفوائد		(٤١,٩٢٦)	(٣٨,٥٢٢)
صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من الإستثمارات		٨٦,٠٠٠	٦٧,٨١٦
إيرادات أخرى	٦	١٨,٣٣٤	١٠,٣٧١
أرباح تحويل عملة – صافي		٦,٣٥١	٣٨٣
الإيرادات التشغيلية		١١٠,٦٨٥	٧٨,٥٧٠
مصاريف عمومية و إدارية	٧	(٥١,٨٨٥)	(٣٥,٤١٧)
خسائر الإنخفاض في قيمة الإستثمارات المتوفرة للبيع		(٤,٥٥٦)	–
خسائر الانخفاض في قيمة الاستثمارات المدرجة بالتكلفة		(٤٠)	(٥,٤٢٤)
خسائر الإنخفاض في قيمة القروض والسلفيات	١١	(٧,٩٧٠)	(١,٥٠٠)
المصاريف التشغيلية		(٦٤,٤٥١)	(٤٢,٣٤١)
الأرباح للسنة		٤٦,٢٣٤	٣٦,٢٢٩
الربح الأساسي والمخفف للسهم	٨	٧١,١٣ درهم	٥٥,٧٤ درهم

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٢٧ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية.

بنك الإمارات للإستثمار (ش.م.ع)

بيان الإيرادات الشاملة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

	إيضاح	٢٠١٤ ألف درهم	٢٠١٣ ألف درهم
الأرباح للسنة		٤٦,٢٣٤	٣٦,٢٢٩
الإيرادات الشاملة الأخرى			
صافي الأرباح غير المحققة من الإستثمارات المتوفرة للبيع		١٧,٥٢٧	١٥,٧٦٩
صافي الأرباح المحققة المحولة إلى بيان الإيرادات عند إستبعاد الإستثمارات المتوفرة للبيع	٥	(٣٣,١٧٢)	(٣٣,٣٢٩)
الإنخفاض في قيمة الإستثمارات المتوفرة للبيع المثبتة في بيان الإيرادات		٤,٥٥٦	-
الخسائر الشاملة الأخرى للسنة		(١١,٠٨٩)	(١٧,٥٦٠)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة		٣٥,١٤٥	١٨,٦٦٩

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٢٧ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية.

بنك الإمارات للإستثمار (ش.م.ع)

بيان المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

	إيضاح	٢٠١٤ ألف درهم	٢٠١٣ ألف درهم
الموجودات			
نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	٩	٢٣٦,٧٨٧	٦٩,١٧٩
مستحقات من البنوك	١٠	١,٠٤٢,٧٩٨	٢٣٥,٩٥١
القروض والسلفيات، صافي	١١	٥٧٣,٢٥١	١٠٨,٧٧٨
الإستثمارات	١٢	١,٦٢٨,٦٩٣	٢,٣٢٨,٢٧٥
الاستثمار في شركة شقيقة	١٣	٧٢	٧٢
موجودات ثابتة	١٤	٤,٨٣٤	٤,٨٧٤
موجودات أخرى	١٥	١٨,٣٤٣	٢٨,٠٨٨
إجمالي الموجودات		٣,٥٠٤,٧٧٨	٢,٧٧٥,٢١٧
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
مستحقات للبنوك	١٦	١٣٠,٨٨٣	٧٦٥,٢٨٦
ودائع العملاء		٢,٩٨٥,٠٦٣	١,٦٧٥,١١٢
مطلوبات أخرى	١٧	٤٩,٠٩٣	٣٠,٢٢٥
إجمالي المطلوبات		٣,١٦٥,٠٣٩	٢,٤٧٠,٦٢٣
حقوق المساهمين			
رأس المال	١٨	٦٥,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
إحتياطي قانوني	١٨	٣٢,٥٠٠	٣٠,٠٠٠
إحتياطي خاص	١٨	٢٨,٩٨٤	٢٤,٣٦١
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة		٥٢,٢٤٨	٦٣,٣٣٧
أرباح غير موزعة		١٦١,٠٠٧	١٢٦,٨٩٦
إجمالي حقوق المساهمين		٣٣٩,٧٣٩	٣٠٤,٥٩٤
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين		٣,٥٠٤,٧٧٨	٢,٧٧٥,٢١٧

تمت الموافقة على البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٣ فبراير ٢٠١٥ ووقعت نيابة عنهم من قبل:

عمر عبد الله الفطيم
(رئيس مجلس الإدارة)

بطي عبيد الملا
(عضو مجلس الإدارة)

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٢٧ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية.

بنك الإمارات للإستثمار (ش.م.ع)

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

	إيضاح	٢٠١٤ ألف درهم	٢٠١٣ ألف درهم
الأنشطة التشغيلية			
الأرباح للسنة		٤٦,٢٣٤	٣٦,٢٢٩
التعديلات للبنود التالية:			
الإستهلاك	١٤	١,٤٩١	١,١٣٩
الخسائر / (الأرباح) من بيع موجودات ثابتة		١	(٣١)
خسائر الإنخفاض في قيمة الإستثمارات المتوفرة للبيع		٤,٥٥٦	–
خسائر الإنخفاض في قيمة الإستثمارات المدرجة بالتكلفة	١٢	٤٠	٥,٤٢٤
خسائر الإنخفاض في قيمة القروض والسلفيات		٧,٩٧٠	١,٥٠٠
التغيرات في المستحقات من البنوك التي تستحق في الأصل بعد أكثر من ثلاثة أشهر		–	٣٩,٠٠٠
التغيرات في المستحقات إلى البنوك التي تستحق في الأصل بعد أكثر من ثلاثة أشهر		(٤٨٦,٨٥٧)	١١٩,٠٦١
التغيرات في القروض والسلفيات		(٤٧٢,٤٤٣)	(٩١,٦٢٠)
التغيرات في الموجودات الأخرى		٩,٧٤٥	(٨,٢٧٢)
التغيرات في الإستثمارات (صافي)		٦٨٣,٨٩٧	(٦٣٩,٣٦٨)
التغيرات في ودائع العملاء		١,٣٠٩,٩٥١	٨٧١,٨٧٢
التغيرات في المطلوبات الأخرى		١٨,٨٦٨	(٥,٠٠١)
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية		١,١٢٣,٤٥٣	٣٢٩,٩٣٣
الأنشطة الإستثمارية			
شراء موجودات ثابتة	١٤	(١,٤٥٢)	(٤,٥٥٣)
المبالغ المحصلة من استبعاد موجودات ثابتة		–	٣٥
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الإستثمارية		(١,٤٥٢)	(٤,٥١٨)
الأنشطة التمويلية			
توزيعات أرباح مدفوعة	١٩	–	(٥,٥٠٠)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		–	(٥,٥٠٠)
الزيادة في النقدية وشبه النقدية		١,١٢٢,٠٠١	٣١٩,٩١٥
النقدية وشبه النقدية في ١ يناير		٨٣,٦٣٢	(٢٣٦,٢٨٣)
النقدية وشبه النقدية في ٣١ ديسمبر		١,٢٠٥,٦٣٣	٨٣,٦٣٢
تتألف النقدية وشبه النقدية من مبالغ بيان المركز المالي التالية التي تستحق في الأصل خلال ثلاثة أشهر أو أقل:			
نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي		٢٣٦,٧٨٧	٦٩,١٧٩
مستحقات من البنوك		١,٠٤٢,٧٩٨	٢٣٥,٩٥١
مستحقات إلى البنوك		(٧٣,٩٥٢)	(٢٢١,٤٩٨)
		١,٢٠٥,٦٣٣	٨٣,٦٣٢
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد وتوزيعات الأرباح			
فوائد مدفوعة		٢٩,٩٥٥	٢٩,٢٧١
فوائد مقبوضة (تشمل من الإستثمارات)		٨٢,٧١٢	٥٢,٧٣٥
توزيعات أرباح مقبوضة		١٩,٤٢٢	١٧,١٨٥

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٢٧ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية.

بنك الإمارات للإستثمار (ش.م.ع)

بيان التغيرات في حقوق المساهمين

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

	رأس المال *ألف درهم*	*إحتياطي قانوني* *ألف درهم*	*إحتياطي خاص* *ألف درهم*	*التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة* *ألف درهم*	*أرباح غير موزعة* *ألف درهم*	*المجموع* *ألف درهم*
في ١ يناير ٢٠١٤	٦٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٢٤,٣٦١	٦٣,٣٣٧	١٢٦,٨٩٦	٣٠٤,٥٩٤
الأرباح للسنة	–	–	–	–	٤٦,٢٣٤	٤٦,٢٣٤
الخسائر الشاملة الأخرى للسنة	–	–	–	(١١,٠٨٩)	–	(١١,٠٨٩)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	–	–	–	(١١,٠٨٩)	٤٦,٢٣٤	٣٥,١٤٥
التحويلات	–	٢,٥٠٠	٤,٦٢٣	–	(٧,١٢٣)	–
توزيعات أرباح بالأسهم – متعلقة بسنة ٢٠١٣ (إيضاح ١٩)	٥,٠٠٠	–	–	–	(٥,٠٠٠)	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٦٥,٠٠٠	٣٢,٥٠٠	٢٨,٩٨٤	٥٢,٢٤٨	١٦١,٠٠٧	٣٣٩,٧٣٩

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٢٧ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية.

بنك الإمارات للإستثمار (ش.م.ع)

بيان التغيرات في حقوق المساهمين

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

	رأس المال *ألف درهم*	*إحتياطي قانوني* *ألف درهم*	*إحتياطي خاص* *ألف درهم*	*التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة* *ألف درهم*	*أرباح غير موزعة* *ألف درهم*	*المجموع* *ألف درهم*
في ١ يناير ٢٠١٣	٥٥,٠٠٠	٢٧,٣٣٠	٢٠,٧٣٨	٨٠,٨٩٧	١٠٧,٤٦٠	٢٩١,٤٢٥
الأرباح للسنة	–	–	–	–	٣٦,٢٢٩	٣٦,٢٢٩
الخسائر الشاملة الأخرى للسنة	–	–	–	(١٧,٥٦٠)	–	(١٧,٥٦٠)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	–	–	–	(١٧,٥٦٠)	٣٦,٢٢٩	١٨,٦٦٩
التحويلات	–	٢,٦٧٠	٣,٦٢٣	–	(٦,٢٩٣)	–
توزيعات أرباح نقدية- متعلقة بسنة ٢٠١٢ (إيضاح ١٩)	–	–	–	–	(٥,٥٠٠)	(٥,٥٠٠)
توزيعات أرباح بالأسهم – متعلقة بسنة ٢٠١٢ (إيضاح ١٩)	٥,٠٠٠	–	–	–	(٥,٠٠٠)	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٦٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٢٤,٣٦١	٦٣,٣٣٧	١٢٦,٨٩٦	٣٠٤,٥٩٤

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٢٧ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية.

١ – التأسيس والأنشطة

تأسس بنك الإمارات للإستثمار ش.م.ع ("البنك") بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٧٦ في دبي، الإمارات العربية المتحدة بموجب موسوم من صاحب السمو حاكم دبي. في عام ١٩٩٩، تم تسجيل البنك بموجب قانون الشركات التجارية رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) في دولة الإمارات العربية المتحدة كشركة مساهمة عامة. خلال سنة ٢٠١٠ غير البنك اسمه إلى بنك الإمارات للإستثمار ش.م.ع. يقوم البنك بالأعمال المصرفية الخاصة والأعمال المصرفية الاستثمارية. إن عنوان المكتب المسجل للبنك هو ص.ب ٥٥٠٣ دبي، الإمارات العربية المتحدة.

إن البنك هو شركة تابعة لشركة الفطيم الخصوصية ذ.م.م التي تمتلك نسبة ٥٢,٨٥% من أسهم البنك.

٢ – أسس إعداد البيانات المالية

٢-١ العرف المحاسبي

يتم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء قياس المشتقات والإستثمارات المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة.

يتم عرض البيانات المالية بدرهم الإمارات العربية المتحدة بإعتبارها العملة المستخدمة لدى البنك ويجري تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف درهم (ألف درهم) إلا إذا أشير لغير ذلك.

٢-٢ بيان التوافق

يتم إعداد البيانات المالية للبنك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات القوانين السارية المفعول في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢-٣ التغيرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء أن البنك قد قام، للمرة الأولى، باتباع بعض المعايير والتعديلات التي نتج عنها إفصاحات إضافية في البيانات المالية. إن طبيعة وتأثير كل من المعايير الجديدة والتعديلات مبينة أدناه:

المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات

المنشآت الاستثمارية (التعديلات على معايير إعداد التقارير المالية رقم ١٠ و١٢ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧)
إن هذه التعديلات تقدم استثناء حول متطلبات التوحيد للمنشآت التي تستوفي تعريف المنشأة الاستثمارية بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ البيانات المالية الموحدة ويجب تطبيقه بأثر رجعي، خضوعاً إلى إعفاءات معينة للإنتقال. يتطلب استثناء التوحيد من المنشآت الاستثمارية احتساب الشركات التابعة بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر. ليس لهذه التعديلات أي تأثير على البنك.

تسوية الموجودات المالية والمطلوبات المالية – تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢
توضح هذه التعديلات معنى "لها حالياً حق ملزم قانوناً للتسوية" ومعايير آليات السداد غير المتزامنة لغرف المقاصة لتكون مؤهلة للتسوية وتطبق بشكل رجعي. ليس لهذه التعديلات تأثير جوهري على المركز المالي وأداء البنك.

استبدال المشتقات ومواصلة محاسبة التحوط – التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩
تقدم هذه التعديلات إعفاءً من توقف محاسبة التحوط عندما يستوفي استبدال أداة مشتقة مصنفة كأداة التحوط لمعايير معينة ويجب تطبيقه بشكل رجعي. ليس لهذه التعديلات أي تأثير على البنك كما أن البنك لم يقم باستبدال مشتقاته خلال الفترات الحالية أو السابقة.

٢- أسس إعداد البيانات المالية (تتمة)

٢-٣ التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

التفسير رقم ٢١ الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية – الضرائب
يوضح التفسير رقم ٢١ الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية أن منشأة ما تقوم بتثبيت التزام عن ضريبة عندما يقع النشاط الذي يستدعي السداد، كما حددتها التشريعات ذات العلاقة. بالنسبة للضريبة التي يتم تطبيقها عند بلوغ الحد الأدنى، يوضح التفسير أنه لا يتم توقع أي التزام قبل الوصول إلى الحد الأدنى المحدد. يطلب التطبيق بأثر رجعي للتفسير رقم ٢١ الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية. ليس لهذا التفسير أي تأثير على البنك نظراً لأنه يطبق مبادئ التثبيت ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٧ المخصصات والمطلوبات والموجودات المحتملة والتي تتماشى مع متطلبات التفسير رقم ٢١ الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية في السنوات السابقة.

التحسينات السنوية دورة ٢٠١٠-٢٠١٢
في دورة التحسينات السنوية ٢٠١٠-٢٠١٢، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية سبعة تعديلات على ستة معايير، والتي تضمنت تعديلا على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٣ *قياس القيمة العادلة*. إن التعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٣ يسري مفعوله فوراً، وبالتالي، على الفترات التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٤، ويوضح في أساس الاستنتاجات أن الذمم المدينة والدائنة قصيرة الأجل ذات أسعار فوائد غير معلنة يمكن قياسها بمبالغ الفاتورة عندما يكون تأثير الخصم غير جوهري. إن هذا التعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٣ ليس له أي تأثير على البنك.

التحسينات السنوية دورة ٢٠١١-٢٠١٣
في دورة التحسينات السنوية ٢٠١١-٢٠١٣، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية أربعة تعديلات على أربعة معايير، والتي تضمنت تعديلا على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١ الاتباع لأول مرة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. إن التعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١ يسري مفعولها فوراً، وبالتالي للفترات التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٤، ويوضح في أساس الاستنتاجات أن المنشأة يمكن أن تختار تطبيق إما معياراً حالياً أو معياراً جديداً والذي لم يصبح إلزامياً بعد، ولكن يسمح بالتطبيق المبكر، شريطة أن أياً من المعيارين يتم تطبيقه باستمرار طوال الفترات المعروضة في البيانات المالية للمنشأة التي تتبع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة. إن هذا التعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١ ليس له أي تأثير على البنك، لأن البنك يعتبر معد قائم لبياناته المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

٢-٤ المعايير الصادرة والتي لم يسر مفعولها بعد

إن المعايير والتفسيرات الصادرة والتي لم يسري مفعولها بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للبنك مدرجة أدناه. ينوي البنك اتباع هذه المعايير، إذا كان ذلك ممكناً، عندما تصبح سارية المفعول.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية
في يوليو ٢٠١٤، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية الإصدار النهائي من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ – الأدوات المالية الذي يعكس جميع مراحل الأدوات المالية ويحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ – الأدوات المالية: التثبيت والقياس وجميع الإصدارات السابقة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. يقدم المعيار متطلبات جديدة للتصنيف والقياس والانخفاض في القيمة ومحاسبة التحوط. يسري مفعول المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨، مع السماح بالتطبيق المبكر. يجب التطبيق بأثر رجعي، ولكن معلومات المقارنة غير إلزامية. يتم السماح بالتطبيق المبكر للإصدارات السابقة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١٣) اذا كان تاريخ التطبيق الأولي قبل ١ فبراير ٢٠١٥. إن اتباع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ سيكون له تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للبنك، ولكن ليس له تأثير على تصنيف وقياس المطلوبات المالية للبنك.

٢- أسس إعداد البيانات المالية (تتمة)

٢-٤ المعايير الصادرة والتي لم يسر مفعولها بعد (تتمة)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٤ الحسابات المؤجلة المنظمة
إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٤ هو معيار اختياري يسمح للمنشآت، التي تخضع أنشطتها لأسعار منظمة، بمواصلة تطبيق معظم سياساتها المحاسبية الحالية على أرصدة الحسابات المؤجلة المنظمة عند اتباعها للمرة الأولى للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية . إن المنشآت التي تتبع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٤ يجب أن تعرض الحسابات المؤجلة المنظمة كبنود منفصلة في بيان المركز المالي وتعرض الحركات في أرصدة هذه الحسابات كبنود منفصلة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. يتطلب المعيار إفصاحات عن طبيعة الأسعار المنظمة للمنشأة، والمخاطر المرتبطة بها، وتأثير تلك الأسعار المنظمة على بياناتها المالية. يسري مفعول المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٤ للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٦. نظراً لأن البنك لا يخضع للأسعار المنظمة، فإنه لن يتم تطبيق هذا المعيار.

التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩ خطط المزايا المحددة- مساهمات الموظفين
يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩ أن تقوم المنشأة بالأخذ في الاعتبار المساهمات المقدمة من الموظفين أو أطراف ثالثة عند احتساب خطط المزايا المحددة. عندما تكون هذه المساهمات مرتبطة بالخدمة، يجب أن تكون عائدة إلى فترات الخدمة كمزايا سالبة. توضح هذه التعديلات أنه إذا كان مبلغ المساهمات مستقل عن عدد سنوات الخدمة، يسمح للمنشأة أن تثبت هذه المساهمات كخفض في تكاليف الخدمة في الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمة، بدلاً من تخصيص المساهمات في فترات الخدمة. يسري مفعول هذا التعديل للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يوليو ٢٠١٤. ليس من المتوقع أن يتعلق هذا التعديل بالبنك، نظراً لعدم وجود خطط مزايا محددة للمساهمات من الموظفين أو أطراف ثالثة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ الإيرادات من عقود العملاء
تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ في مايو ٢٠١٤ ويؤسس نموذجا جديدا من خمس خطوات والذي سيتم تطبيقه على الإيرادات الناتجة من عقود العملاء. بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ تثبت الإيرادات بقيمة تعكس المبلغ الذي تتوقع المنشأة أن يحق لها مقابل نقل البضاعة أو تقديم الخدمات إلى العملاء. توفر الأسس في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ نهجا أكثر تنظيما لقياس وتثبيت الإيرادات. ينطبق معيار الإيرادات الجديد على جميع المنشآت وسوف يحل محل جميع متطلبات تثبيت الإيرادات الحالية بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية. يتطلب تطبيق إما المعيار بالكامل أو المعدل بأثر رجعي للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٧ مع السماح بالاتباع المبكر. يقوم البنك حالياً بتقييم تأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ وتنوي اتباع المعايير الجديدة عند سريان مفعولها.

التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٨: توضيح طرق مقبولة من الاستهلاك والإطفاء
توضح التعديلات المبادئ في المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٨ أن الإيرادات تعكس نمطا من المزايا الاقتصادية التي يتم إنتاجها من تشغيل أعمال (حيث يكون الأصل جزءاً منها) بدلا من المزايا الاقتصادية التي يتم استهلاكها من خلال استخدام الأصل. ونتيجة لذلك، لا يمكن استخدام طريقة قائمة على الإيرادات لاستهلاك موجودات ثابتة، ويمكن استخدامها فقط في ظروف محدودة جدا لإطفاء موجودات غير ملموسة. يسري مفعول التعديلات مستقبلاً للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٦، مع السماح بالاتباع المبكر. ليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على البنك نظراً لأن البنك لم يستخدم طريقة قائمة على الإيرادات لاستهلاك موجوداته غير المتداولة.

٢-٥ التحسينات السنوية

تسري التحسينات أدناه على الفترة المحاسبية التي تبدأ في أو بعد ١ يوليو ٢٠١٤ وليس من المتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على البنك، وتشمل:

التحسينات السنوية دورة ٢٠١٠-٢٠١٢

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٢ الدفعات على أساس الأسهم
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ دمج الأعمال
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٨ القطاعات التشغيلية
يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي وتوضح أنه:

- يجب على المنشأة أن تفصح عن الأحكام التي قامت بها الإدارة عند تطبيق معايير التجميع في الفقرة ١٢ من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٨، بما في ذلك وصف مختصر للقطاعات التشغيلية التي تم تجميعها والخصائص الاقتصادية (على سبيل المثال، المبيعات وإجمالي الأرباح) المستخدمة لتقييم فيما اذا كانت القطاعات "متشابهة"
- يلزم الإفصاح عن تسوية موجودات القطاع إلى إجمالي الموجودات فقط في حال رفع تقرير بالتسوية إلى رئيس العمليات، كما في الإفصاح المطلوب لموجودات القطاع.

٢- أسس إعداد البيانات المالية (تتمة)

٢-٥ التحسينات السنوية (تتمة)

المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ الموجودات الثابتة والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٨ الموجودات غير الملموسة
يتم تطبيق هذا التعديل بأثر رجعي ويوضح في المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٨ على أنه يمكن أن يعاد تقييم الأصل بالرجوع إلى البيانات الملحوظة إما بإجمالي أو صافي القيمة المدرجة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستهلاك أو الإطفاء المتراكم يمثل الفرق بين المبالغ الإجمالية والمدرجة للأصل.

المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤ إفصاحات الأطراف ذات العلاقة
يتم تطبيق هذا التعديل بأثر رجعي ويوضح أن إدارة المنشأة (منشاة تقدم خدمات لموظفي الإدارة العليا) هي طرف ذو علاقة يخضع إلى إفصاحات الأطراف ذات العلاقة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المنشأة التي تستخدم شركة إدارة الإفصاح عن المصاريف المتكبدة على خدمات الإدارة.

التحسينات السنوية دورة ٢٠١١-٢٠١٣
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ دمج الأعمال
المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤٠ العقارات الاستثمارية
التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١ الترتيبات المشتركة: احتساب الاستحواذ على الحصص
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٤١ الزراعة: النباتات المنتجة
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧: طريقة حقوق المليكة في البيانات المالية المنفصلة

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٣ قياس القيمة العادلة
يتم تطبيق التعديل مستقبلاً ويوضح أن استثناء المحفظة ضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٣ يمكن تطبيقه ليس فقط على الموجودات المالية والمطلوبات المالية، ولكن أيضا على العقود الأخرى ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (أو المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، عندما ينطبق ذلك).

٢-٦ الأحكام والتقديرات الإدارية الجوهرية

إن إعداد البيانات المالية بالتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يتطلب إستخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة والإفتراضات والأحكام التي تؤثر على المبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات، وتتطلب من الإدارة إستخدام أحكامها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك. يتم تقييم تلك الإفتراضات والأحكام بشكل مستمر وتستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى بما في ذلك الحصول على الإستشارات المهنية وتوقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد بأنها معقولة في ظروف معينة. إن النواحي الجوهرية حيث قامت الإدارة بإستخدام التقديرات والإفتراضات أو الأحكام المطبقة هي كما يلي:

خسائر الإنخفاض في قيمة القروض والسلفيات
يقوم البنك بمراجعة قروضه وسلفياته التي تحتوي على مشاكل على أساس دوري لتقييم فيما إذا كان من الضروري تسجيل مخصص للإنخفاض في القيمة في بيان الإيرادات. وتحديداً، يكون توفر أحكام من قبل الإدارة ضروري بخصوص تقدير مبالغ وزمن التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. إن تلك التقديرات ضرورية استناداً إلى الإفتراضات حول إمكانية العجز والخسائر المحتملة في حال حدوث عجز، وقيمة الضمان المعني والتكاليف المحققة.

الأحكام
ضمن سياق عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك، أصدرت الإدارة الأحكام التالية، إلى جانب تلك المرتبطة بالتقديرات، التي لها أكبر تأثير جوهري على المبالغ المثبتة في البيانات المالية:

تصنيف الإستثمارات:
تقرر الإدارة عند الإستحواذ على إستثمار ما فيما إذا كان يجب تصنيفه على أنه إستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو متوفرة للبيع.

يقوم البنك بتصنيف الإستثمارات على أنها للمتاجرة إذا تم إستحواذها بصورة أساسية لغرض تحقيق ربح قصير الأجل من قبل التجار.

يتم تصنيف جميع الإستثمارات الأخرى على أنها متوفرة للبيع.

إن التصنيفات الواردة أعلاه تتطلب أحكام إدارية.

٢- أسس إعداد البيانات المالية (تتمة)

٢-٦ الأحكام والتقديرات الإدارية الجوهرية (تتمة)

الإنخفاض في قيمة الإستثمارات
يتعامل البنك مع الإستثمارات المتوفرة للبيع بأنها منخفضة القيمة عند حدوث إنخفاض جوهري أو مستمر في القيمة العادلة للإستثمارات تحت تكلفتها أو عند وجود دليل موضوعي آخر على حدوث الإنخفاض في القيمة. إن تحديد ما هو "جوهري" أو "مستمر" يتطلب حكماً ملحوظاً. يقوم البنك بتقييم عدد من العوامل وتشمل مبلغ الإنخفاض وطول فترة الإنخفاض والتقلبات العادية في سعر السهم للأسهم المتداولة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للأسهم غير المتداولة.

السيولة
يدير البنك مخاطر السيولة لديه من خلال الاحتفاظ بنسبة كافية من صافي الموجودات والمطلوبات السائلة والواردة في الجدول في الإفصاح عن مخاطر السيولة، (الإيضاح ٢٣). يتطلب الجدول الحكم فيما إذا كانت الموجودات تعتبر سائلة.

التقديرات غير المؤكدة
إن الإفتراضات الأساسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة بتاريخ بيان المركز المالي، التي لها مخاطر جوهرية للتسبب بتعديل مادي للمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات ضمن السنة المالية المقبلة مبينة أدناه:

تقييم إستثمارات الأسهم غير المتداولة
إن تقييم إستثمارات الأسهم غير المتداولة يستند عادةً إلى إحدى الأمور التالية:

- المعاملات حسب الأسعار السائدة في السوق؛
- القيمة العادلة الحالية لإستثمار آخر مماثل بصورة كبيرة؛
- التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بالأسعار الحالية التي تنطبق على بنود ذات شروط وخواص مخاطر مشابهة؛ أو
- نماذج تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم لإستثمارات الأسهم غير المتداولة يتطلب إجراء تقديرات جوهرية. يقوم البنك بمراجعة أساليب التقييم دورياً وإختبار صلاحيتها بإستخدام إحدى العمليات من معاملات السوق الحالية التي يمكن ملاحظتها في نفس الإستثمار أو من بيانات السوق الأخرى التي يمكن ملاحظتها.

٣- السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد البيانات المالية مدرجة أدناه:

تحقق الإيرادات
فيما يتعلق بجميع الأدوات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة والأدوات المالية الأخرى التي تترتب عليها فائدة بما في ذلك الأدوات المالية المصنفة على أنها متوفرة للبيع، يتم تسجيل إيرادات أو مصاريف الفوائد بسعر الفائدة الفعلية وهو السعر الذي يخصم به تحديداً الدفعات النقدية المستقبلية المقدرة أو المقبوضات من خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو بفترة أقل، حسبما يكون ملائماً، لصافي المبلغ المدرج للأصل أو الإلتزام المالي. يأخذ الإحتساب في الإعتبار جميع البنود التعاقدية للأداة المالية ويشمل أية أتعاب أو تكاليف الزيادة العائدة مباشرة إلى الأداة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلية ما عدا الخسائر المستقبلية للديون. يتم تعديل المبلغ المدرج للأصل أو الإلتزام المالي إذا قام البنك بتعديل تقديراته بخصوص الدفعات أو المقبوضات. يتم إحتساب المبلغ المدرج المعدل على أساس سعر الفائدة الفعلي الأصلي ويتم تسجيل التغير في المبلغ المدرج كإيرادات أو مصاريف فوائد.

بعدما يتم تخفيض القيمة المسجلة للأصل المالي أو مجموعة أصول مالية مشابهة بسبب الخسارة الناتجة عن الإنخفاض في القيمة، يستمر تثبيت إيرادات الفوائد بإستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي المطبق على المبلغ المدرج الجديد.

إن الإيرادات والمصاريف المتعلقة بالرسوم الأخرى يتم تثبيتها عند إكتسابها أو تحققها. يتم تثبيت توزيعات الأرباح عند استحقاق الدفعات.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

النقدية وشبه النقدية

تتألف النقدية وشبه النقدية لغرض بيان التدفقات النقدية من الأرصدة التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإستحواذ وتشمل النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة والمستحقات من و إلى البنوك.

المستحقات من البنوك

يتم إظهار المستحقات من البنوك بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً مخصص الإنخفاض في القيمة، إن وجد.

القروض والسلفيات

يتم إظهار القروض والسلفيات بالتكلفة المطفأة بعد تنزيل الفوائد المعلقة والمخصصات للإنخفاض في القيمة وأية مبالغ مشطوبة. تحتسب التكلفة المطفأة بالأخذ في الإعتبار أي خصم أو علاوة عند الإستحواذ والرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي. يدرج المبلغ المطفأ ضمن إيرادات الفوائد في بيان الإيرادات وتثبت الخسائر الناتجة من الإنخفاض في قيمة القروض والسلفيات أيضاً في بيان الإيرادات.

الإستثمارات

يتم تصنيف الإستثمارات كما يلي:

- الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛
- المتوفرة للبيع.

يتم تثبيت جميع الأوراق المالية في البداية بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملات العائدة مباشرة إلى الإستحواذ، بإستثناء مايتعلق بالإستثمارات في القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والإستثمارات في سبائك الذهب.

الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تنقسم هذه المجموعة إلى مجموعتين فرعيتين:

- إستثمارات الأوراق المالية المحتفظ بها للمتاجرة؛ و
- تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند بدء الأعمال. الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم تصنيف الإستثمارات في الأوراق المالية كمحتفظ بها للمتاجرة إذا تم الإستحواذ عليها أو وجدت بشكل رئيسي لغرض البيع أو إعادة الشراء في الأجل القريب أو إذا كانت جزءاً من محفظة أداوت مالية محددة يتم إدارتها معاً وحيثما يوجد دليل على نموذج فعلي حالي قصير الأجل لتحصيل الأرباح. يتم تصنيف المشتقات أيضاً كمحتفظ بها للمتاجرة إلا إذا تم تصنيفها كأدوات تحوط.

يتم تصنيف الإستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في الظروف التالية:

- إذا كان ذلك التصنيف يؤدي إلى حذف أو تخفيض جوهري لقياس أو تثبيت الإختلافات التي يمكن أن تظهر من قياس الموجودات أو المطلوبات أو تثبيت الأرباح والخسائر بناء على أسس مختلفة؛ أو
- تتم إدارتها ويتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإدارة المخاطر الموثقة أو إستراتيجية الإستثمارات ويتم رفع التقارير إلى موظفي الإدارة العليا بناء عليه.

الإستثمارات المتوفرة للبيع

إن الإستثمارات المتوفرة للبيع هي تلك الإستثمارات المصنفة كذلك أو غير مؤهلة لتصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المحتفظ بها لتاريخ الإستحقاق أو القروض والسلفيات.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الإستثمارات (تتمة)

التثبيت الأولي
يتم تثبيت كافة الإستثمارات في الأوراق المالية في البداية بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملات العائدة مباشرة إلى استحواذ تلك الاستثمارات، بإستثناء الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

القياس اللاحق
بعد التثبيت الأولي، يتم إعادة قياس الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. إن تغيرات القيمة العادلة بخصوص هذه الإستثمارات تدرج في بيان الإيرادات.

بعد التثبيت الأولي، يتم إعادة قياس الإستثمارات المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة بإستثناء الإستثمارات في الأسهم غير المتداولة والتي لا يمكن تحديد القيمة العادلة الخاصة بها بصورة معقولة وفي تلك الحالة يتم قياسها بالتكلفة ناقصاً الإنخفاض المتراكم في القيمة. يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة كعنصر منفصل من حقوق الملكية حتى يتم شطب الأوراق المالية أو أن تكون قد إنخفضت قيمتها. عند الإستبعاد أو الإنخفاض في القيمة، يتم إدراج إن الأرباح أو الخسائر المعلنة سابقاً كـ"تغيرات متراكمة في القيمة العادلة" ضمن حقوق الملكية في بيان الإيرادات للسنة.

إستبعاد الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية
إن الأصل المالي (أو عندما ينطبق، الجزء من الأصل المالي أو الجزء من مجموعة أصول مالية مشابهة) يتم إستبعاده عند:

- إنتهاء صلاحية حق البنك في إستلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو
- تحويل البنك حقوقه لإستلام التدفقات النقدية من الأصل أو عندما يأخذ على عاتقه الإلتزام بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير جوهري لطرف ثالث بموجب إلتزام قاسي؛ و
- إما (أ) أن البنك قام بتحويل جميع المخاطر والمزايا الجوهرية المتعلقة بالأصل، أو أنه (ب) لم يقم بتحويل أو الإحتفاظ فعلياً بجميع المخاطر والمزايا المتعلقة بالأصل، ولكن قام بتحويل الرقابة على الأصل.

المطلوبات المالية
يتم إستبعاد الإلتزام المالي عند الإعفاء من مسؤولية الإلتزام أو إلغائها أو إنتهاء صلاحيتها. عند إستبدال الإلتزام المالي بإلتزام آخر من نفس المقرض حسب شروط جوهرية مختلفة، أو إذا تم تعديل شروط الإلتزام المالي الموجود بشكل جوهري، يتم التعامل مع مثل هذا التبديل أو التعديل كإستبعاد للإلتزام الأصلي ويتم تثبيت الإلتزام الجديد والفرق في المبالغ المدرجة المعنية في بيان الإيرادات.

القيمة العادلة

بخصوص الإستثمارات والمشتقات المتداولة في السوق النشط، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى الأسعار المتداولة في السوق في نهاية يوم العمل بتاريخ بيان المركز المالي. تستخدم أسعار الطلب بالنسبة للموجودات وأسعار العروض بالنسبة للمطلوبات.

إن القيمة العادلة المقدرة للودائع التي ليس لها تاريخ إستحقاق محدد والتي تشتمل على ودائع لا تترتب عليها فوائد، تمثل المبلغ المستحق الدفع عند الطلب.

بخصوص إستثمارات الأسهم غير المتداولة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى سعر السوق الحالي لإستثمارات مشابهة أو إلى أسعار المعاملات المتداولة في السوق أو إستناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة أو المشتقة بإستخدام نماذج تقييم مقبولة أخرى.

يتم إحتساب القيمة العادلة لعقود صرف العملات الأجنبية الآجلة بالرجوع إلى أسعار الصرف الآجلة ذات تواريخ إستحقاق مشابهة.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات الثابتة

يتم إظهار الموجودات الثابتة بالتكلفة، بإستثناء تكاليف الخدمات اليومية، ناقصاً الإستهلاك المتراكم وأي إنخفاض متراكم في القيمة.

يحتسب الإستهلاك على أساس طريقة القسط الثابت على مدى الأعمار المقدرة لإستخدام الموجودات كما يلي:

أثاث ومعدات الكمبيوتر	على مدى ٤ سنوات
سيارات	على مدى ٤ سنوات
برمجيات الكمبيوتر	على مدى ٤ سنوات
الأعمال الفنية	لا تستهلك

يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات الثابتة بخصوص الإنخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية تحصيل القيمة المدرجة بها. عند وجود مثل هذا المؤشر وعندما تزيد القيمة المدرجة عن القيمة الممكن تحصيلها فإنه يتم تخفيض قيمة الموجودات إلى المبلغ الممكن تحصيله بإعتباره الأعلى لقيمتها العادلة ناقصاً التكاليف للبيع وقيمتها المستخدمة.

يتم مراجعة القيم المتبقية للموجودات والأعمار المقدرة للإستخدام وطرق الإستهلاك في نهاية كل سنة مالية ويجري تعديلها مستقبلاً إن كان ذلك ملائماً.

الودائع

يتم إظهار جميع ودائع السوق المالي والأفراد بالتكلفة ناقصاً المبالغ المسددة.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

بخصوص الموظفين المواطنين، يقدم البنك مساهمات في صندوق تقاعد تم تأسيسه من قبل الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الإجتماعية وتحتسب كنسبة مئوية من رواتب الموظفين. تقتصر إلتزامات البنك على هذه المساهمات والتي تحمّل للمصاريف عند إستحقاقها.

يقوم البنك بتكوين مخصص للمبالغ الواجبة الدفع لقاء مكافأة نهاية الخدمة للموظفين الوافدين الآخرين. تستند المبالغ المستحقة الدفع لهذه المزايا عادة على الراتب النهائي وطول مدة خدمة الموظفين خضوعاً لإتمام الحد الأدنى من فترة الخدمة. يؤخذ مخصص للتكاليف المتوقعة لهذه المزايا على مدى فترة الخدمة ولا يقل عن الإلتزام الناتج حسب قانون العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المخصصات

يتم تثبيت المخصصات عند وجود إلتزام حالي (قانوني أو فعلي) على البنك نتيجة حدث سابق وتكون تكاليف سداد الإلتزام محتملة وقابلة للتحديد بصورة معقولة.

الضمانات المالية

ضمن سياق الأعمال العادية، يقدم البنك ضمانات مالية تتألف من إعتمادات مستندية وضمانات وأوراق قبول. يتم تثبيت الضمانات المالية في البداية في البيانات المالية بالقيمة العادلة تحت بند "مطلوبات أخرى" بإعتبارها القسط المقبوض. لاحقاً للتثبيت الأولي، يتم قياس إلتزام البنك حسب كل ضمان بالقسط غير المطفأ و أحسن تقدير للنفقات المطلوبة لتسديد أي إلتزام مالي يظهر نتيجة للضمان أيهما أعلى.

إن أية زيادة في الإلتزام المتعلق بالضمانات المالية تدرج في بيان الإيرادات. ويثبت القسط المقبوض في بيان الإيرادات تحت بند "الإيرادات الأخرى" حسب طريقة القسط الثابت على المدى الفترة المقدرة للضمان.

عقود الإيجار

إن عقود الإيجار حيث يحتفظ المؤجر بشكل أساسي بجميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل يتم تصنيفها كعقود إيجار تشغيلية. يتم تثبيت دفعات عقود الإيجار التشغيلية كمصروف في بيان الإيرادات على أساس طريقة القسط الثابت على مدى فترة العقد.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

المشتقات

يقوم البنك بالتعامل في الأدوات المالية المشتقة والتي تشتمل على العقود الآجلة والمستقبلية واتفاقيات الأسعار الآجلة ومقايضات وخيارات مخاطر الائتمان بالعملات الأجنبية وأسعار الفائدة وأسواق رأس المال حيث يتم إظهارها بالقيمة العادلة. إن المشتقات ذات القيمة الموجبة في السوق (الأرباح غير المحققة) تدرج ضمن الموجودات الأخرى ويتم إدراج المشتقات ذات القيمة السالبة في السوق (الخسائر غير المحققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي.

إن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو لتسوية مراكز تجارية أخرى تدرج ضمن الإيرادات (المصاريف) التشغيلية الأخرى في بيان الإيرادات.

إن معاملات المشتقات، عند تزويد تحوطات إقتصادية فعالة وفقاً لإدارة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالبنك ومراكز إدارة المخاطر لا تؤهل لمحاسبة التحوط حسب القواعد المحددة في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ ولذلك تحتسب كمشتقات محتفظ بها للمتاجرة وتدرج الأرباح والخسائر المتعلقة بالقيمة العادلة في الإيرادات(المصاريف) التشغيلية الأخرى.

الإنخفاض في القيمة وعدم تحصيل موجودات مالية

يجري البنك تقييم بتاريخ إعداد التقارير المالية لتحديد فيما إذا كان يوجد دليل موضوعي بأن أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية قد تعرضت لإنخفاض في قيمتها. يعتبر الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية منخفضة القيمة فقط في حال وجود دليل موضوعي على حصول انخفاض في القيمة نتيجة حدث أو مجموعة من الأحداث التي تلت التثبيت الأولي للأصل (حصول "حدث خسارة") ويكون لحدث الخسارة ذلك (أو الأحداث) تأثير على التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً للأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية التي يمكن قياسها بصورة معقولة.

يمكن أن يتضمن دليل الإنخفاض في القيمة مؤشرات على أن المقترض أو مجموعة من المقترضين يواجهون صعوبة مالية كبيرة واحتمالية تعرضهم للإفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى أو تأخير أو تقصير في الفوائد أو المدفوعات الأساسية وعندما تشير البيانات الملحوظة إلى حصول إنخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مثل التغيرات في المتأخرات أو الأوضاع الإقتصادية المرتبطة بالتقصير.

(أ) الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

فيما يتعلق بالموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة (مثل المبالغ المستحقة من البنوك والقروض والسلفيات إلى العملاء) يقوم البنك في البداية بتقييم فيما إذا كان يوجد دليل موضوعي على حصول انخفاض في القيمة بخصوص الموجودات المالية الهامة بصورة فردية أو مجموعة من الأصول المالية غير الهامة بصورة فردية. إذا قرر البنك عدم وجود دليل موضوعي على حصول انخفاض في القيمة بخصوص الأصول المالية التي يتم تقييمها بصورة فردية، سيشمل ذلك الأصل ضمن مجموعة من الأصول المالية التي تمتلك خواص مشابهة في مخاطر الإئتمان ويتم تقييمها بصورة مجتمعة بخصوص الإنخفاض في القيمة. وفيما يتعلق بالأصول التي يتم تقييمها بصورة فردية بخصوص الإنخفاض في القيمة والتي يتم أو يستمر تثبيت خسارة الإنخفاض في القيمة بخصوصها، لا يتم إدراجها ضمن أي تقييم جماعي للإنخفاض في القيمة.

في حال وجود دليل موضوعي على تكبد خسارة بخصوص الإنخفاض في القيمة، يتم قياس مبلغ الخسارة بإعتباره الإختلاف بين المبلغ المدرج للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة (بإستثناء الخسائر الإئتمانية المتوقعة مستقبلاً التي لم يتم تكبدها حتى الآن). يتم تخفيض المبلغ المدرج للأصل بإستخدام حساب أحد المخصصات ويتم تثبيت مبلغ الخسارة في بيان الإيرادات. يستمر إستحقاق إيرادات الفوائد على المبلغ المدرج الذي تم تخفيضه ويحتسب المبلغ المستحق وفقاً لمعدل الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلا من أجل قياس الخسارة المتكبدة من الإنخفاض في القيمة.

يتم تسجيل إيرادات الفوائد بإعتبارها جزء من "إيرادات الفوائد والإيرادات المشابهة". يتم شطب القروض المرتبطة بالمخصص في حال غياب أي توجه معقول لأي تحصيل مستقبلي وتحصيل جميع الضمانات أو تحويلها إلى البنك. في حال أنه، في سنة لاحقة، زاد أو انخفض مبلغ خسارة الإنخفاض في القيمة نتيجة حصول حدث بعد تثبيت الإنخفاض في القيمة، فإنه يتم زيادة أو تخفيض مبلغ خسارة الإنخفاض في القيمة المثبت سابقاً من خلال تعديل حساب المخصص. في حال تحصيل أي شطب مستقبلي في وقت لاحق، يتم قيد هذا المبلغ ضمن "مصروف خسائر الإئتمان".

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الإنخفاض في القيمة وعدم تحصيل موجودات مالية (تتمة)
يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً وفقاً لمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي. في حال وجود معدل فائدة متغير للقرض، يكون معدل الخصم لقياس أي خسارة للإنخفاض في القيمة هو المعدل الفعلي الحالي للفائدة. يعكس احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً للأصل المالي المرهون التدفقات النقدية التي قد تنتج عن حبس الرهن ناقصاً تكاليف الحصول على وبيع الضمان سواء كان حبس الرهن مرجحاً أم لا.

لغرض التقييم الجماعي للإنخفاض في القيمة، يتم تجميع الأصول المالية على أساس نظام التصنيف الإئتماني الداخلي للبنك الذي يعتمد على خصائص مخاطر الائتمان مثل نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان ووضع تأخر السداد وعوامل أخرى ذات علاقة.

يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة من الأصول المالية التي جرى تقييمها بصورة مجتمعة بخصوص الإنخفاض في القيمة على أساس حدوث خسارة تاريخية سابقة للأصول التي تتشابه في خواص مخاطر الإئتمان مع تلك الموجودة ضمن المجموعة. يتم تعديل الخسارة التاريخية السابقة على أساس البيانات المتوفرة حالياً التي تعكس تأثيرات الظروف الحالية التي يقوم على أساسها حدث الخسارة السابق أو إزالة تأثيرات ظروف الفترة التاريخية التي لا تتواجد حالياً. تعكس تقديرات التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية وتتوافق مع التغيرات المتعلقة بالبيانات التي يتم توفيرها من سنة لأخرى (كالتغيرات في معدلات البطالة وأسعار العقارات وأسعار السلع ووضعية الدفع والعوامل الأخرى التي تشير إلى خسائر ضمن المجموعة وحجمها). يتم مراجعة المنهجية والإفتراضات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بإنتظام لتقليل أية إختلافات تظهر بين تقديرات الخسارة والخسارة المتكبدة فعلياً.

(ب) الإستثمارات المالية المتوفرة للبيع
بخصوص الإستثمارات المالية المتوفرة للبيع، يقوم البنك بإجراء تقييم بتاريخ إعداد التقارير المالية لتحديد فيما إذا كان يوجد دليل موضوعي على حصول انخفاض في قيمة أحد الإستثمارات.

في حال تصنيف أدوات الدين على أنها متوفرة للبيع، يجري البنك تقييماً فردياً فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على حصول انخفاض في القيمة استناداً إلى ذات المعيار كما للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. ومع ذلك، يكون المبلغ المدرج بخصوص الإنخفاض في القيمة هو الخسارة المتراكمة التي يتم قياسها على أنها الفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية ناقصاً أية خسارة بخصوص الإنخفاض في القيمة تم تسجيلها سابقاً بخصوص ذلك الإستثمار في بيان الإيرادات. تستند إيرادات الفوائد المستقبلية على المبلغ المدرج المخفض وتقيد باستخدام سعر الفائدة المسجل كجزء من "إيرادات الفوائد من الاستثمارات في أدوات الدين" المدرجة ضمن "صافي الإيرادات من الاستثمارات". في حال أنه وفي فترة لاحقة زادت القيمة العادلة لأداة الدين وإمكانية ربط تلك الزيادة بشكل موضوعي بحدث ما حاصل بعد تثبيت حصول خسارة الإنخفاض في القيمة في بيان الإيرادات، يتم عكس مبلغ خسارة الإنخفاض في القيمة من خلال بيان الإيرادات.

في حال إستثمارات الأسهم المصنفة على أنها متوفرة للبيع، سيتضمن الدليل الموضوعي أي تأخير "جوهري" أو "تراجع كبير" حاصل في القيمة العادلة للإستثمار المدرج بأقل من تكلفته. يتطلب تحديد فيما إذا كان التأخير "جوهري" أو "تراجع كبير" إصدار أحكام هامة. عندما يتوفر دليل على حصول انخفاض في القيمة، يتم قياس الخسارة المتراكمة على أنها الفرق بين تكلفة الإستحواذ والقيمة العادلة الحالية ناقصاً أية خسائر للإنخفاض في القيمة بخصوص ذلك الإستثمار المثبت سابقاً في بيان الإيرادات- يتم إزالته من الإيرادات الشاملة الأخرى وتثبيته في بيان الإيرادات. ولا يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة بخصوص الإستثمارات في الأسهم من خلال بيان الإيرادات؛ ويتم تثبيت أية زيادات حاصلة في القيمة العادلة بعد الإنخفاض في القيمة مباشرة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية
يقوم البنك بتاريخ إعداد التقارير بتقييم فيما إذا كان هناك مؤشر بأن أحد الأصول قد انخفضت قيمته. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، أو عندما يتوجب إجراء إختبار سنوي للإنخفاض في القيمة، يقوم البنك بتقدير المبلغ القابل للتحصيل للأصل. إن المبلغ القابل للتحصيل للأصل أو للوحدات التي تولد النقد يمثل القيمة العادلة للأصل ناقصاً التكاليف للبيع والقيمة المستخدمة له أيهما أعلى. عندما يزيد المبلغ المدرج للأصل أو الوحدات التي تولد النقد عن المبلغ القابل للتحصيل، يعتبر الأصل منخفض القيمة ويتم تخفيض قيمته إلى المبلغ القابل للتحصيل.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية (تتمة)

عند تقييم القيمة المستخدمة، فإن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة العائدة للأصل يتم تخفيضها إلى القيمة الحالية بإستخدام أسعار الخصم التي تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف للبيع، يتم إستخدام نموذج تقييم مناسب. يتم تثبيت هذا الإحتساب عن طريق تقييم متعدد أو مؤشرات متوفرة أخرى للقيمة العادلة.

يتم إجراء تقييم بتاريخ إعداد التقارير فيما إذا كان هناك مؤشر بأن خسائر الإنخفاض في القيمة المثبتة سابقاً لم تعد موجودة أو إنخفضت قيمتها. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، يقوم البنك بتقدير المبلغ القابل للتحصيل للأصل أو الوحدات التي تولد النقد. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة المثبتة سابقاً فقط إذا كان يوجد تغيير في الإفتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للتحصيل منذ تثبيت آخر خسائر للإنخفاض في القيمة. إن عكس خسائر الإنخفاض في القيمة محدودة لكي لا يتجاوز المبلغ المدرج للأصل المبلغ القابل للتحصيل ولا يتجاوز المبلغ المدرج الذي تم تحديده، بعد تنزيل الإستهلاك فيما لو لم تثبت أية خسائر إنخفاض في القيمة للأصل في السنوات السابقة. يتم تثبيت عكس خسائر الإنخفاض في القيمة في بيان الإيرادات.

إحتساب تاريخ المتاجرة والسداد

إن جميع مشتريات ومبيعات الموجودات المالية "بالطريقة العادية" يتم تثبيتها بتاريخ السداد، أي تاريخ إستلام أو توصيل الأصل إلى الطرف المقابل. إن المشتريات أو المبيعات بالطريقة العادية تمثل المشتريات أو المبيعات للموجودات المالية التي تستلزم توصيل الموجودات خلال إطار زمني محدد حسب النظام أو العرف السائد في السوق.

الموجودات الإئتمانية

إن الموجودات المحتفظ بها برسم أمانة أو بصفة إئتمانية لا يتم التعامل معها كموجودات للبنك وعليه فإنه لا يتم إدراجها في بيان المركز المالي.

التسوية

يتم تسوية الموجودات والمطلوبات المالية فقط ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي عند وجود حق ملزم قانونياً لتسوية المبالغ المثبتة ويكون لدى البنك النية للسداد على أساس الصافي أو تحقيق الأصل وسداد الإلتزام بالتزامن. ليس هذا هو الحال عموماً بخصوص إتفاقيات الخصم الرئيسية حيث يتم عرض الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة بالمبلغ الإجمالي في بيان المركز المالي.

العملات الأجنبية

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية حسب أسعار الصرف السائدة بتاريخ إستحقاق المعاملة. وتحول الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى درهم الإمارات العربية المتحدة حسب أسعار الصرف السائدة بتاريخ إعداد التقارير المالية. تدرج اية أرباح و خسائر ناتجة في بيان الإيرادات.

إعداد تقارير القطاعات

يستند إعداد التقارير القطاعية لدى البنك على القطاعات التشغيلية التالية: الخدمات الاستثمارية والمصرفية.

توزيعات الأرباح العادية

يتم تثبيت توزيعات الأرباح العادية كإلتزام وتستقطع من حقوق المساهمين بعد أن يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي البنك. يتم إقتطاع الأرباح المرحلية من حقوق المساهمين عند الإعلان عنها ولن تكون مرتبطة بالبنك بعد ذلك.

إن توزيعات الأرباح للسنة التي تمت الموافقة عليها بعد تاريخ إعداد التقارير المالية يجري الإفصاح عنها كحدث بعد تاريخ إعداد التقرير المالية.

٤ – إيرادات الفوائد

	٢٠١٤ ألف درهم	٢٠١٣ ألف درهم
قروض وسلفيات	٣٣,٩٦٧	١,٧٨٣
الودائع البنكية	١٧٤	٦٢٢
	٣٤,١٤١	٢,٤٠٥

٥ – صافي الإيرادات من الإستثمارات

	٢٠١٤ ألف درهم	٢٠١٣ ألف درهم
إيرادات الفوائد من الإستثمارات في السندات	٤٢,٢٤٨	٥٤,٤٦٥
صافي الأرباح المحققة من استبعاد إستثمارات متوفرة للبيع	٣٣,١٧٢	٣٣,٣٢٩
إيرادات توزيعات الأرباح	١٩,٤٢٢	١٧,١٨٥
أتعاب إدارة المحفظة المدفوعة إلى مؤسسات مالية أخرى	(١,٠٥٧)	(١,٠٤٦)
	٩٣,٧٨٥	١٠٣,٩٣٣

٦ – الإيرادات الأخرى

	٢٠١٤ ألف درهم	٢٠١٣ ألف درهم
رسوم إيداع ورسوم إدارية على الموجودات الائتمانية	١١,٣٥٥	٣,٧١٩
العمولات والإيرادات الأخرى	٦,٦٩٩	١,٣١٢
أتعاب من خدمات إستشارات	٢٨٠	٥,٣٤٠
	١٨,٣٣٤	١٠,٣٧١

٧ – المصاريف العمومية والإدارية

	٢٠١٤ ألف درهم	٢٠١٣ ألف درهم
تكاليف الموظفين	٣٩,٤١٥	٢٥,٥٩٥
الإستهلاك (إيضاح ١٤)	١,٤٩١	١,١٣٩
تكاليف الإيجار – عقود الإيجار التشغيلية	٢,٤٤٢	٢,١٢٦
مصاريف الإستشارات	١,٠٤٦	٨٨٣
اتصالات واشتراكات	٢,٣١٩	١,٦٦٩
مصاريف أخرى	٥,١٧٢	٤,٠٠٥
	٥١,٨٨٥	٣٥,٤١٧

٨- الربح الأساسي والمخفف للسهم

يتم إحتساب الربح الأساسي للسهم بتقسيم الأرباح للسنة وقدرها ٤٦,٢٣٤ ألف درهم (٢٠١٣ – ٣٦,٢٢٩ ألف درهم)، على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة وقدره ٦٥٠,٠٠٠ سهم قيمة السهم ١٠٠ درهم.

إن الربح للسهم بمبلغ ٥٥,٧٤ درهم كما هو مدرج للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (تم ادراجه سابقاً بمبلغ ٦٠,٣٨ درهم) قد تم تعديله لإدراج الأسهم الصادرة في عام ٢٠١٤ نتيجة لتوزيعات الأرباح.

إن مبلغ الربح الأساسي للسهم هو نفسه للربح المخفف للسهم نظراً لأن البنك لم يصدر أية أدوات مالية قد يكون لها تأثير على ربحية السهم عند إستخدامها.

٩- نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة

	٢٠١٤	٢٠١٣
	ألف درهم	*ألف درهم*
النقد في الصندوق	١٧١	١٧٨
الأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة:		
الحساب جاري	٥٥,٦٨٣	٢٧,٣٥٠
متطلبات الإحتياطي	١٨٠,٩٣٣	٤١,٦٥١
	٢٣٦,٧٨٧	٦٩,١٧٩

إن متطلبات الإحتياطي يتم الإحتفاظ بها لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بالدرهم والدولار الأمريكي ولا يمكن سحبها بدون موافقته. يتغير مستوى الإحتياطي المطلوب كل شهر وفقاً لتوجيهات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة ويستند إلى الرصيد القائم لودائع العملاء.

١٠- مستحقات من البنوك

	٢٠١٤	٢٠١٣
	ألف درهم	*ألف درهم*
المحلية	١٠٥,٥٠٩	١١٩,١٣٦
الإقليمية	٣٤,٥٨٦	١٦,٧٥٩
الدولية	٩٠٢,٧٠٣	١٠٠,٠٥٦
	١,٠٤٢,٧٩٨	٢٣٥,٩٥١

١١- القروض والسلفيات، صافي

	٢٠١٤ *ألف درهم*	٢٠١٣ *ألف درهم*
تجارية وأعمال:		
سحوبات على المكشوف/ قروض (مضمونة)	٥٨٥,٦٥٦	١١٣,٢١٣
إجمالي القروض والسلفيات	٥٨٥,٦٥٦	١١٣,٢١٣
ناقصاً: مخصص إجمالي للإنخفاض في القيمة	(١٢,٤٠٥)	(٤,٤٣٥)
القروض والسلفيات، الصافي	٥٧٣,٢٥١	١٠٨,٧٧٨

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ ، لم تكن هناك أية قروض فردية محددة على أنها منخفضة القيمة وبناء عليه، لم يتم إعتبار أية مخصصات محددة ضرورية بخصوص أي من القروض والسلفيات المقدمة من البنك (٢٠١٣ – لاشيء).

إستناداً إلى تقييم وضع المحفظة الكلية للقروض والسلفيات، وأيضاً وفقاً لتوجيهات المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة، اعتمد البنك مخصص إجمالي للإنخفاض في القيمة بمبلغ ١٢,٤٠٥ ألف درهم (٢٠١٣ – ٤,٤٣٥ ألف درهم) مقابل مخاطر العجز التي ظهرت والتي لم يتم تحديدها بعد.

١٢- الإستثمارات

	٢٠١٤ *ألف درهم*	٢٠١٣ *ألف درهم*
الإستثمارات المتوفرة للبيع		
سندات		
متداولة	٧٧٤,٣٠٠	١,٤٩٨,٧٠٣
غير متداولة	٩١,٧٠٧	٩١,٢٠٧
	٨٦٦,٠٠٧	١,٥٨٩,٩١٠
أسهم		
متداولة	٦٦٤,٤٩١	٧١٧,٨٦٤
غير متداولة	٩٧,٦٥٤	١٩,٤٨٤
	٧٦٢,١٤٥	٧٣٧,٣٤٨
إجمالي الإستثمارات المتوفرة للبيع	١,٦٢٨,١٥٢	٢,٣٢٧,٢٥٨
الإستثمار في سبائك الذهب	٥٤١	١,٠١٧
إجمالي الإستثمارات	١,٦٢٨,٦٩٣	٢,٣٢٨,٢٧٥

١٢- الإستثمارات (تتمة)

إن الإستثمار في سبائك ذهبية يمثل إستثمار في الذهب الفعلي وقد تم إدراجه بالتكلفة. أجرى البنك تقييما لهذا الإستثمار بخصوص الإنخفاض في القيمة وقام بإجراء مخصص بمبلغ ٤٠ ألف درهم (٢٠١٣ – ٥,٤٢٤ ألف درهم).

	٢٠١٤	٢٠١٣
	ألف درهم	*ألف درهم*
إستثمارات سندات:		
المحلية	٥٧٣,٥٠٤	١,٣٣١,٠٦١
الإقليمية	١٦,٣٨٧	٤٩,٩٠٧
الدولية	٢٧٦,١١٦	٢٠٨,٩٤٢
	٨٦٦,٠٠٧	١,٥٨٩,٩١٠
إستثمارات أسهم:		
المحلية	١٢٥,٢٦٨	١٥٢,٧٣٤
الإقليمية	٣٧,٩١٧	٦٦,٨٨٣
الدولية	٥٩٨,٩٦٠	٥١٧,٧٣١
	٧٦٢,١٤٥	٧٣٧,٣٤٨
الاستثمار في سبائك ذهبية	٥٤١	١,٠١٧
	١,٦٢٨,٦٩٣	٢,٣٢٨,٢٧٥

إن جزءاً من محفظة إستثمارات السندات لدى البنك بالقيمة المدرجة ١١٦ مليون درهم (٢٠١٣ – ١,٠٢٥ مليون درهم) مرهون لدى بنوك مقابل تسهيلات إئتمان وعقود إعادة شراء بإجمالي مبلغ ٨٥ مليون درهم (٢٠١٣ – ٧١٢ مليون درهم).

يستخدم البنك التسلسل الهرمي التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بأسلوب التقييم:

المستوى الأول: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة.

المستوى الثاني: أساليب أخرى حيث تكون جميع المدخلات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ملحوظة، بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: الأساليب التي تستخدم المدخلات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند إلى بيانات السوق الملحوظة.

١٢- الإستثمارات (تتمة)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ ، إحتفظ البنك بالإستثمارات التالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤ ألف درهم	الإستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة			الإستثمارات المدرجة بالتكلفة ألف درهم
		المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	
إستثمارات سندات:					
المحلية	٥٧٣,٥٠٤	٤٩٣,٩٣٠	–	–	٧٩,٥٧٤
الإقليمية	١٦,٣٨٧	١٦,٣٨٧	–	–	–
الدولية	٢٧٦,١١٦	٢٦٣,٩٨٣	١٢,١٠١	٣٢	–
إستثمارات أسهم:					
المحلية	١٢٥,٢٦٨	١٠٧,٩٨٨	–	١٧,٢٨٠	–
الإقليمية	٣٧,٩١٧	٣٧,٩١٧	–	–	–
الدولية	٥٩٨,٩٦٠	٤٣٤,١١٨	١٦٤,٢٥٦	٥٨٦	–
الاستثمار في سبائك ذهبية	٥٤١	٥٤١	–	–	–
	١,٦٢٨,٦٩٣	١,٣٥٤,٨٦٤	١٧٦,٣٥٧	١٧,٨٩٨	٧٩,٥٧٤

	٣١ ديسمبر ٢٠١٣ ألف درهم	الإستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة			الإستثمارات المدرجة بالتكلفة ألف درهم
		المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	
إستثمارات سندات:					
المحلية	١,٣٣١,٠٦١	١,٢٣٩,٨٥٤	–	–	٩١,٢٠٧
الإقليمية	٤٩,٩٠٧	٤٩,٩٠٧	–	–	–
الدولية	٢٠٨,٩٤٢	٢٠٨,٩٤٢	–	–	–
إستثمارات أسهم:					
المحلية	١٥٢,٧٣٤	١٣٤,٥٢١	١١,١٠٩	٧,١٠٤	–
الإقليمية	٦٦,٨٨٣	٣٧,٤٠٩	٢٩,٤٧٤	–	–
الدولية	٥١٧,٧٣١	٣٦٦,٢٦٦	١٥٠,٧٧٢	–	٦٩٣
الاستثمار في سبائك ذهبية	١,٠١٧	١,٠١٧	–	–	–
	٢,٣٢٨,٢٧٥	٢,٠٣٧,٩١٦	١٩١,٣٥٥	٧,١٠٤	٩١,٩٠٠

خلال السنة الحالية، تم تحويل الإستثمارات بمبلغ ١٢,١٠١ ألف درهم (٢٠١٣ – لا شيء) من المستوى الأول إلى المستوى الثاني نظراً لأن الأسعار المتداولة لتلك الأوراق المالية لم تعد متوفرة بطريقة منتظمة.

تم تحويل استثمارات بمبلغ ٦٢,١٢٥ ألف درهم (٢٠١٣ – ٤٥,١٥٦ ألف درهم) من المستوى الثاني إلى المستوى الأول. تم إجراء تحويلات من المستوى الثاني إلى المستوى الأول، نظراً لأن السوق بخصوص هذه الأوراق المالية تم إعتباره نشطاً مرة أخرى خلال السنة. يتم تقييم الاستثمار ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للمستوى الثاني باستخدام آخر قيمة متوفرة للأصل.

١٢- الإستثمارات (تتمة)

يظهر الجدول التالي تسوية المبالغ الافتتاحية والختامية للمستوى الثالث للاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة:

	٢٠١٤ *ألف درهم*	٢٠١٣ *ألف درهم*
في ١ يناير	٧,١٠٤	٧,٢٣١
تحويلات من المستوى الأول	٧,٩٥٩	–
تحويلات من المستوى الثاني	١٢,١٦٥	–
تحويلات من استثمارات محملة بالتكلفة	٦٩٣	–
إجمالي الخسائر		
– في بيان الدخل	(٤,٥٥٦)	–
– في الدخل الشامل الآخر	(٥,٦٤٩)	(١٢٧)
مشتريات	١٨٢	–
في ٣١ ديسمبر	١٧,٨٩٨	٧,١٠٤

قام البنك بتقييم حساسية قياس القيمة العادلة للاستثمارات بموجب المستوى رقم ٣ بسبب التغييرات في المدخلات المستخدمة. استناداً إلى التقديرات، لم تلاحظ أية تغييرات جوهرية في القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة في المستوى رقم ٣ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤. يتم إجراء تلك التقييمات على أساس سنوي عن طريق مراقبة التغيرات في المدخلات غير الملحوظة التي يمكن أن ينتج عنها قياس قيمة عادلة بأعلى أو أقل قيمة.

١٣- الاستثمار في شركة شقيقة

خلال سنة ٢٠١٢، أجرى البنك استثمار في شركة مؤسسة حديثاً "شركة إي آي بي للاستثمار ذ.م.م" ("الشركة"). يمتلك البنك حصة بنسبة ٢٤% من الأرباح والخسائر للشركة. لم تبدأ الشركة الشقيقة عملياتها بعد. إن الأنشطة الرئيسية للشركة سوف تكون الاستثمار في المشاريع التجارية والصناعية والزراعية والإدارة. يمثل الاستثمار حصة البنك في رأسمال الشركة.

يوضح الجدول التالي المعلومات المالية الموجزة لاستثمار البنك في الشركة:

	٢٠١٤ *ألف درهم*	٢٠١٣ *ألف درهم*
الحصة من بيان المركز المالي للشركة الشقيقة:		
الموجودات المتداولة	٧٢	٧٢
حقوق الملكية	٧٢	٧٢
الحصة من إيرادات وأرباح الشركة الشقيقة		
الإيرادات	–	٣
الأرباح للسنة	–	–
القيمة المدرجة للاستثمار	٧٢	٧٢

١٤- موجودات ثابتة

	أثاث ومعدات كمبيوتر وأعمال فنية ألف درهم	سيارات ألف درهم	برمجيات الكمبيوتر ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة:				
في ١ يناير ٢٠١٤	٨,١٣٢	٨٣	١,١٣٠	٩,٣٤٥
الإضافات	٥٠٦	–	٩٤٦	١,٤٥٢
الإستبعادات	(٢٠١)	–	–	(٢٠١)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٨,٤٣٧	٨٣	٢,٠٧٦	١٠,٥٩٦
الإستهلاك المتراكم:				
في ١ يناير ٢٠١٤	٤,٢٩٨	١٩	١٥٤	٤,٤٧١
للسنة	١,٠٤٩	٢١	٤٢١	١,٤٩١
للإستبعادات	(٢٠٠)	–	–	(٢٠٠)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٥,١٤٧	٤٠	٥٧٥	٥,٧٦٢
صافي القيمة المدرجة:				
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣,٢٩٠	٤٣	١,٥٠١	٤,٨٣٤

	أثاث ومعدات كمبيوتر وأعمال فنية ألف درهم	سيارات ألف درهم	برمجيات الكمبيوتر ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة:				
في ١ يناير ٢٠١٣	٤,٩١٢	١٠٢	–	٥,٠١٤
الإضافات	٣,٣٤٠	٨٣	١,١٣٠	٤,٥٥٣
الإستبعادات	(١٢٠)	(١٠٢)	–	(٢٢٢)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٨,١٣٢	٨٣	١,١٣٠	٩,٣٤٥
الإستهلاك المتراكم:				
في ١ يناير ٢٠١٣	٣,٤٤٨	١٠٢	–	٣,٥٥٠
للسنة	٩٦٦	١٩	١٥٤	١,١٣٩
للإستبعادات	(١١٦)	(١٠٢)	–	(٢١٨)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٤,٢٩٨	١٩	١٥٤	٤,٤٧١
صافي القيمة المدرجة:				
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣,٨٣٤	٦٤	٩٧٦	٤,٨٧٤

١٥- موجودات أخرى

	٢٠١٤ ألف درهم	٢٠١٣ ألف درهم
فوائد مستحقة القبض	٩,٨٩٩	١٦,٢٢٢
مدينون آخرون ومصاريف مدفوعة مقدماً	٦,٣٠٩	١١,٤٩٢
الموجودات المالية المشتقة (إيضاح ٢٠)	٢,١٣٥	٣٧٤
	١٨,٣٤٣	٢٨,٠٨٨

١٦- مستحقات للبنوك

	٢٠١٤ ألف درهم	٢٠١٣ ألف درهم
ودائع لأجل	٩٦,٩٣١	٦٣٢,٩٩١
عقود إعادة الشراء	٢٨,٢٩٦	١٣٢,٢٩٥
تسهيلات السحب على المكشوف	٥,٦٥٦	-
	١٣٠,٨٨٣	٧٦٥,٢٨٦

قام البنك بإقتراض مبلغ ٢٨ مليون درهم (٢٠١٣- ١٣٢ مليون درهم) بموجب عقود إعادة الشراء حيث تم رهن إستثمارات البنك في بعض السندات بمبلغ ٤٠ مليون درهم (٢٠١٣- ١٨٢ مليون درهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ كضمان بموجب هذه العقود.

كما قام البنك باقتراض مبلغ ٥٧ مليون درهم (٢٠١٣- ٥٨٠ مليون درهم) بموجب ودائع لأجل حيث تم رهن إستثمارات البنك في بعض السندات بقيمة مدرجة ٧٦ مليون درهم (٢٠١٣- ٨٤٣ مليون درهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ كضمان بموجب هذه الودائع.

١٧- مطلوبات أخرى

	٢٠١٤ ألف درهم	٢٠١٣ ألف درهم
فوائد مستحقة الدفع	٢٩,٣٩٤	١٧,٤٢٣
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	٢,٨٢٤	١,٩٦٢
المطلوبات المالية المشتقة (إيضاح ١٩)	١,٨٢٧	١,٣٠٥
مطلوبات أخرى	١٥,٠٤٨	٩,٥٣٥
	٤٩,٠٩٣	٣٠,٢٢٥

يقوم البنك بتكوين مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين الوافدين وفقاً لقانون العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة. إن الحركات في الإلتزام المثبت في بيان المركز المالي بخصوص مكافأة نهاية الخدمة هي كما يلي:

١٧- مطلوبات أخرى (تتمة)

	٢٠١٤ *ألف درهم*	٢٠١٣ *ألف درهم*
في ١ يناير	١,٩٦٢	١,٣٠٧
مصاريف مثبتة في بيان الإيرادات	١,٠١٧	٧٢٠
المبلغ المدفوع	(١٥٥)	(٦٥)
في ٣١ ديسمبر	٢,٨٢٤	١,٩٦٢

١٨- رأس المال والإحتياطيات

أ) رأس المال

يتألف رأس المال المصرح به للبنك من ٨٠٠,٠٠٠ سهم عادي قيمة السهم ١٠٠ درهم (٢٠١٣ – ٨٠٠,٠٠٠ سهم عادي قيمة السهم ١٠٠ درهم). ويتألف رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل الخاص بالبنك من ٦٥٠,٠٠٠ سهم عادي قيمة السهم ١٠٠ درهم (٢٠١٣ – ٦٠٠,٠٠٠ سهم عادي قيمة السهم ١٠٠ درهم). إن الزيادة في رأس المال تمثل إصدار أسهم جديدة بعد توزيع أرباح بالأسهم التي قام البنك بتوزيعها خلال السنة الحالية.

ب) الإحتياطي القانوني

وفقاً لقانون الشركات التجارية رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) والنظام الأساسي للبنك، يتم تحويل ١٠% من أرباح السنة إلى الإحتياطي القانوني حتى يساوي الإحتياطي ٥٠% من رأس المال المدفوع. هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع.

ج) الإحتياطي الخاص

وفقاً للمادة ٨٢ من القانون الإتحادي رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ والنظام الأساسي للبنك، يتم تحويل ١٠% من الأرباح للسنة إلى الإحتياطي الخاص. يمكن للبنك أن يقرر التوقف عن إجراء هذه التحويلات السنوية عندما يساوي الإحتياطي ٥٠% من رأس المال المدفوع. هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع.

١٩- توزيعات الأرباح المدفوعة والمقترح توزيعها

في ٣٠ مارس ٢٠١٤ ، وافق المساهمون في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية على توزيع أرباح بالأسهم بنسبة ٨,٣٣٣% بمبلغ ٥,٠٠٠ آلاف درهم (٢٠١٣ – توزيع أرباح نقدية بنسبة ١٠% بمبلغ ٥,٥٠٠ ألف درهم وتوزيع أرباح بالأسهم بنسبة ٩,٠٩١% بمبلغ ٥,٠٠٠ درهم. لقد تم إصدار توزيع أرباح بالأسهم بتاريخ ٩ أبريل ٢٠١٤.

تم اقتراح أثناء انعقاد اجتماع أعضاء مجلس الإدارة بتاريخ ٣ فبراير ٢٠١٥ توزيع أرباح بالأسهم بنسبة ٧,٦٩٢% من رأس المال المدفوع بمبلغ ٥,٠٠٠ ألف درهم. إن توزيع الأرباح يخضع لموافقة المساهمين في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية.

٢٠- الأدوات المالية المشتقة

أثناء سير الأعمال العادية يدخل البنك في معاملات تتضمن أدوات مالية مشتقة. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي ما بين طرفين بحيث تعتمد الدفعات على الحركات في سعر واحدة أو أكثر من الأدوات المالية المعنية ومرجع السعر أو المؤشر. إن الغرض من الأدوات المالية المشتقة في أعمال البنك هو التخفيف من المخاطر الناجمة عن العجز في السداد وتقلبات أسعار العملات ومعدلات الفائدة والمتغيرات الأخرى في السوق. يستخدم البنك عقود الصرف الأجنبي للتخفيف من مخاطر العملات الأجنبية على بعض الاستثمارات.

يظهر الجدول أدناه القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المسجلة كموجودات أو مطلوبات بالإضافة للمبالغ الإسمية. إن المبلغ الإسمي الإجمالي المسجل هو المبلغ الخاص بالأصل المعني للمشتق أو مرجع السعر أو المؤشر وهو الأساس الذي بموجبه تقاس التغييرات في قيمة المشتقات. تشير المبالغ الإسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي ليست مؤشراً على أخطار السوق أو أخطار الإئتمان.

٢٠- الأدوات المالية المشتقة (تتمة)

	القيمة العادلة الموجبة ٢٠١٤ ألف درهم	القيمة العادلة السالبة ٢٠١٤ ألف درهم	المبلغ الإسمي ٢٠١٤ ألف درهم	القيمة العادلة الموجبة ٢٠١٣ ألف درهم	القيمة العادلة السالبة ٢٠١٣ ألف درهم	المبلغ الإسمي ٢٠١٣ ألف درهم
المشتقات المحتفظ بها للمتاجرة:						
تحويلا عقود الصرف الأجنبي	٢,١٣٥	١,٨٢٧	١٤٢,٨٩٤	-	-	-
مقايضات مخاطر الائتمان	-	-	-	٣٧٤	١,٣٠٥	٣٦,٧٣٠
	٢,١٣٥	١,٨٢٧	١٤٢,٨٩٤	٣٧٤	١,٣٠٥	٣٦,٧٣٠

تشمل الأدوات المالية المشتقة عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة ومقايضة العجز الائتماني. لم يتم إظهار هذه الأدوات كتدفقات نقدية أو قيمة عادلة أو صافي تحوطات الاستثمار وتم جدولتها لمدة تصل حتى خمس سنوات. لدى البنك أحد عشر عقداً من عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة (٢٠١٣ - لا شيء) وليس لديه مقايضة قائمة عن العجز الائتماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ (٢٠١٣ - لا شيء).

تشتمل المشتقات عادة في بداية نشاطها فقط على تبادل مشترك للوعود بتحويل بعض أو عدم تحويل المبالغ. ومع ذلك، تشتمل هذه الأدوات غالباً على درجة عالية من معدل الرفع وتتغير بشكل كبير. إن أي حركة صغيرة نسبياً في قيمة الأصل أو المعدل أو المؤشر المتعلق بعقد المشتقات قد يكون لها تأثير ملموس على أرباح أو خسائر البنك. يتم مراقبة تعرض البنك للمخاطر بموجب عقود المشتقات كجزء من الإدارة الشاملة لمخاطر السوق الخاصة بالبنك.

أنواع منتجات المشتقات

العقود الآجلة

العقود الآجلة هي اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو بيع عملة محددة أو سلعة أو أداة مالية بسعر محدد وتاريخ محدد في المستقبل. العقود الآجلة هي عقود مخصصة يتم تداولها في السوق غير الرسمية.

مقايضات مخاطر الائتمان

إن مقايضات مخاطر الائتمان هي إتفاقيات تعاقدية ما بين طرفين لسداد دفعات بخصوص أحداث ائتمانية محددة، استناداً إلى مبالغ اسمية معينة. اشترى البنك مقايضات مخاطر ائتمان من بنوك أخرى للتخفيف من مخاطر العجز من قبل الطرف المقابل.

القيمة العادلة

تدرج المشتقات بالقيمة العادلة بإستخدام أسعار العروض المعلنة في سوق نشط أو أسعار الطرف المقابل أو أساليب التقييم بإستخدام نموذج تقييم تم إختباره مقابل أسعار معاملات السوق الفعلية وأفضل تقدير للبنك من مدخلات النموذج الملائم. ترد الإفصاحات المتعلقة بمشتقات القيمة العادلة في الإيضاح رقم ٢٥.

يتم تقييم عقود الصرف الأجنبي الآجلة ومقايضة العجز الائتماني باستخدام أساليب التقييم، التي توظف استخدام المدخلات التي يمكن ملاحظتها في السوق. تشمل أساليب التقييم الأكثر تطبيقاً نماذج عن التسعير والمقايضة، وذلك باستخدام حسابات القيمة الحالية. تتضمن نماذج المدخلات المختلفة بما في ذلك نوعية الائتمان للأطراف المتقابلة وأسعار الصرف الفورية والآجلة للعملات الأجنبية، منحنيات العائد من تلك العملات وأساس العملة الذي ينتشر بين تلك العملات ومنحنيات أسعار الفائدة ومنحنيات الأسعار الآجلة للسلع المعنية.

المشتقات المتعلقة بالمخاطر الإئتمانية

تنتج المخاطر الإئتمانية بخصوص الأدوات المالية المشتقة عن إمكانية إخفاق الطرف المقابل في إلتزاماته التعاقدية وذلك بحدود القيمة العادلة الموجبة للأدوات التي تكون لصالح البنك. في حالة مقايضة مخاطر العجز الائتماني، فإن البنك كذلك معرض إلى أو محميّ من مخاطر عجز الطرف المقابل المشار إليها في المشتقات. مع وجود مشتقات مسددة إجمالياً، فإن البنك يتعرض أيضا لمخاطر السداد، باعتبارها المخاطر التي منح البنك الالتزام بشأنها، ولكن عجز الطرف المقابل عن سداد المبلغ المقابل.

٢١- الإلتزامات والمطلوبات الطارئة

الإلتزامات المتعلقة بالتسهيلات الإئتمانية والمطلوبات الطارئة

تشتمل الإلتزامات المتعلقة بالتسهيلات الإئتمانية على الإلتزامات لتقديم التسهيلات والإعتمادات المستندية والكفالات وأوراق القبول التي تم تصميمها للوفاء بمتطلبات عملاء البنك.

إن الإعتمادات المستندية والكفالات وأوراق القبول تلزم البنك بإجراء الدفعات نيابة عن العملاء في حال إخفاق العميل بالسداد حسب شروط العقد.

لدى البنك الإلتزامات التالية المتعلقة بالتسهيلات الإئتمانية:

	٢٠١٤ *ألف درهم*	٢٠١٣ *ألف درهم*
كفالات	٧٩,٨٦٣	٦٧,٨٢٥
تسهيلات ائتمانية صادرة غير مستخدمة*	٢٠,٩٥٤	-
	١٠٠,٨١٧	٦٧,٨٢٥

لا يوجد على البنك إلتزامات على حساب استثمارات الأوراق المالية وصناديق شراكة محدودة.

* تمثل التسهيلات الائتمانية الصادرة وغير المستخدمة التزاماً تعاقدياً للسماح بإجراء عمليات السحب تحت حساب المنشأة ضمن فترة محددة تخضع لشروط سابقة وشروط للإنهاء. بما أن الالتزامات قد تنتهي دون إجراء عمليات السحب تحت الحساب وكشروط سابقة للسحب، يجب أن يتم سداد إجمالي المبالغ التعاقدية التي لا تمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية ذاتها.

إلتزامات عقود الإيجار التشغيلية:

	٢٠١٤ *ألف درهم*	٢٠١٣ *ألف درهم*
الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية		
خلال سنة	١,٦٥١	١,٥٣٤
بعد سنة ولكن ليس أكثر من خمس سنوات	٣,٢١٤	٥,٣٢٦
إجمالي مصروفات عقود الإيجار التشغيلية المتعاقد عليها في نهاية فترة إعداد التقارير المالية	٤,٨٦٥	٦,٨٦٠

٢٢- المعاملات مع الأطراف ذات علاقة

يجري البنك أثناء سير الأعمال العادية معاملات مع أطراف ذات علاقة مثل كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا والشركات المتعلقة بهم. إن جميع القروض والسلفيات الممنوحة للأطراف ذات علاقة نشطة وبدون أية مخصصات للخسائر الممكنة في القروض والسلفيات.

إن الأرصدة الجوهرية القائمة في ٣١ ديسمبر بخصوص الأطراف ذات علاقة المدرجة ضمن البيانات المالية هي كما يلي:

٢٢- المعاملات مع الأطراف ذات علاقة (تتمة)

أعضاء مجلس الإدارة والأطراف المتعلقة بهم وموظفي الإدارة العليا للشركة:	٢٠١٤ *ألف درهم*	٢٠١٣ *ألف درهم*
القروض والسلفيات	٧٩٠	٢٦٨
الاستثمارات	٦١,٢٠٩	٦٨,٦٩٨
ودائع العملاء	١,٠٢٤,٩٩١	١,٠٢٢,٥١٨
الإلتزامات والمطلوبات الطارئة	٧٤,٤٢٣	٦٤,٤٤٥

إن الإيرادات والمصاريف بخصوص الأطراف ذات علاقة المدرجة في البيانات المالية هي كما يلي:

أعضاء مجلس الإدارة والأطراف المتعلقة بهم وموظفي الإدارة العليا للشركة:	٢٠١٤ *ألف درهم*	٢٠١٣ *ألف درهم*
إيرادات فوائد	١,٨٤١	١,٩٥٧
مصاريف فوائد	(٢٥,٣٠٢)	(٢٢,١٥٤)
إيرادات أخرى	١,٩٧١	٧,٢٠٦
مصاريف عمومية وإدارية	(٣,٤٣٨)	(٢,٧٢٢)

تعويضات موظفي الإدارة العليا:

	٢٠١٤ *ألف درهم*	٢٠١٣ *ألف درهم*
رواتب ومزايا أخرى	٧,٥٧٥	٦,٥٣٤

٢٣- إدارة المخاطر

مقدمة

إن المخاطر متأصلة في أنشطة البنك ولكن يتم إدارتها من خلال عملية تعريف وقياس ومراقبة مستمرة تخضع لحدود المخاطر وضوابط أخرى. إن عملية إدارة المخاطر هامة لربحية البنك المستمرة وإن كل فرد داخل البنك مسؤول عن تعرض البنك لمخاطر متعلقة بمسؤولياته.

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية بخصوص التعرض للمخاطر. يقوم البنك باتباع حوكمة المخاطر باقتراح "طريقة خطوط دفاع ثلاثية" لإدارة المخاطر توجب على الإدارة العليا وخطوط العمل، مهام إدارة مخاطر قوية وتدقيق مستقل بكفاءة عالية.

يتعرض البنك لمخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق حيث أن الأخيرة مقسمة إلى مخاطر تجارية ومخاطر غير تجارية. يتعرض البنك أيضاً إلى المخاطر التشغيلية.

إن عملية مراقبة المخاطر المستقلة لا تشتمل على مخاطر الأعمال كالتغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعة. تتم مراقبتهم من خلال عملية التخطيط الإستراتيجي للبنك.

٢٣- إدارة المخاطر (تتمة)

هيكل إدارة المخاطر

يعتبر مجلس الإدارة مسؤول بشكل تام عن تحديد ومراقبة المخاطر ومع ذلك هناك هيئات مستقلة مسؤولة عن إدارة ومراقبة المخاطر.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن مراقبة عملية المخاطرة الكلية داخل البنك. كما أنهم يتحملون المسؤولية الكلية لتطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق الإجراءات وإطار العمل والعمليات والحدود. كما أن المجلس مسؤول عن قضايا الإحتيال والقضايا الأخرى المتعلقة بالمخاطر وإدارة ومراقبة القرارات المتعلقة بالمخاطر.

لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس

إن لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس لديها المسؤولية الكاملة لتطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ وأطر العمل والسياسات لتعزيز إطار عمل إدارة المخاطر لدى البنك من أجل تطبيق المعايير على أكمل وجه ويشمل ذلك أسس رقابة داخلية فعالة ومراقبة التعرض للمخاطر الإجمالية (مخاطر الإئتمان والسوق والسيولة والعمليات والمخاطر القانونية..الخ) والتأكد من إستقلالية وظائف التدقيق الداخلي والإلتزام بالمتطلبات التنظيمية.

خلال السنة، قرر مجلس الإدارة فصل لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس إلى لجنة المخاطر التابعة للمجلس ولجنة التدقيق التابعة للمجلس. من المقرر أن يوافق مجلس الإدارة على اختصاصات اللجنتين المنفصلتين.

خزينة البنك

إن خزينة البنك مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات البنك والهيكل المالي العام للبنك. وهي مسؤولة أيضاً بصورة رئيسية عن التمويل ومخاطر السيولة للبنك.

التدقيق الداخلي

إن عمليات إدارة المخاطر في البنك تخضع لمهمة التدقيق الداخلي حيث يتم فحص كل من دقة الإجراءات وتقيد البنك بها. يناقش قسم التدقيق الداخلي نتائج كل التقييمات مع الإدارة وينقل النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس.

قياس المخاطر وأنظمة إعداد التقارير

يتم مراقبة وضبط المخاطر بشكل رئيسي إستنادا إلى الحدود الموضوعة من قبل البنك. هذه الحدود تعكس إستراتيجية العمل وبيئة السوق للبنك كما تعكس مستوى المخاطر التي يرغب البنك بقبولها. بالإضافة لذلك، يقوم البنك بمراقبة وقياس المخاطر الكلية التي يمكن تحملها فيما يتعلق بالتعرض للمخاطر الإجمالية عبر كل أنوع المخاطر والأنشطة.

إن المعلومات المجمعة من كل الأعمال قد تم فحصها ومعالجتها من أجل تحليل ومراقبة وتحديد المخاطر المبكرة. لقد تم عرض هذه المعلومات وشرحها إلى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس ولجان الإدارة التي تتضمن كل أنواع التعرض لمخاطر القروض ونسب السيولة والتغيرات في ملف المخاطر.

يتم تقديم ملخص دوري إلى الأعضاء ذوي العلاقة في البنك بخصوص الإستفادة من حدود السوق وإستثمارات الملكية والسيولة بالإضافة إلى أية تطورات لمخاطر أخرى.

تخفيف المخاطر

في إطار إدارة المخاطر الكلية، يستخدم البنك المشتقات وأدوات أخرى لإدارة التعرضات الناتجة عن تغيرات أسعار الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر الأسهم ومخاطر الإئتمان والمخاطر الناتجة من المعاملات المستقبلية. كذلك يقوم البنك بصورة مستمرة بمراقبة محفظته وتنويعها وذلك لتخفيف المخاطر المتعلقة بالتركيز على التعرضات نحو عمل محدد أو قطاع جغرافي محدد.

٢٣- إدارة المخاطر (تتمة)

تركزات المخاطر الزائدة

تنشأ التركزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة مشابهة، أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لهم سمات إقتصادية مماثلة مما قد يجعل عندهم الإستعداد لمواجهة إلتزامات تعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الإقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء البنك نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال محدد أو على منطقة جغرافية معينة.

من أجل تجنب تركزات المخاطر الزائدة، تتضمن سياسات وإجراءات البنك إرشادات محددة تركز على الإحتفاظ بمحافظ مالية متنوعة، وبالتالي يتم السيطرة على تركزات مخاطر الإئتمان المحددة وإدارتها.

مخاطر الإئتمان

إن مخاطر الإئتمان هي المخاطر التي يفشل فيها عميل أو طرف مقابل في الوفاء بإلتزامه ويتسبب في خسارة مالية للبنك. تنتج مثل تلك المخاطر عن الإقراض والتمويل التجاري والخزينة ونشاطات أخرى يقوم بها البنك. يتم مراقبة المخاطر الإئتمانية بشكل فعال وفقاً للسياسات الإئتمانية التي تعرّف بوضوح صلاحيات الإقراض الممنوحة والسياسات والإجراءات. تشتمل إدارة مخاطر الإئتمان أيضاً على مراقبة تركزات المخاطر من قبل القطاع الصناعي بالإضافة إلى الموقع الجغرافي.

يجري البنك عملية مراجعة لنوعية الإئتمان لتقديم تعريف مبكر للتغيرات الممكنة في ملاءة الأطراف المقابلة وتشمل مراجعات الضمانات الدورية. يتم تأسيس حدود الطرف المقابل عن طريق إستخدام نظام تصنيف المخاطر الإئتمانية والتي تحدد لكل طرف مقابل تصنيف للمخاطر. تخضع تصنيفات المخاطر إلى المراجعة الدورية. إن عملية مراجعة نوعية الإئتمان تسمح للبنك بإجراء تقييم للخسارة المحتملة كنتيجة للمخاطر التي يتعرض لها والقيام بإجراء تصحيحي.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان بدون الأخذ في الإعتبار أية ضمانات و تعزيزات إئتمانية أخرى

يظهر الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان لعناصر بيان المركز المالي بما فيها المطلوبات الطارئة والالتزامات. إن الحد الأقصى للتعرض موضح بإجمالي المبلغ قبل تأثير التخفيض من خلال إستخدام التصفية الرئيسية وإتفاقيات الضمان، إن وجدت.

	إيضاح	إجمالي التعرض الأقصى ٢٠١٤ ألف درهم	إجمالي التعرض الأقصى ٢٠١٣ ألف درهم
الأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة (بإستثناء النقد في الصندوق)	٩	٢٣٦,٦١٦	٦٩,٠٠١
المستحقات من البنوك	١٠	١,٠٤٢,٧٩٨	٢٣٥,٩٥١
القروض والسلفيات	١١	٥٨٥,٦٥٦	١١٣,٢١٣
الإستثمارات في السندات	١٢	٨٦٦,٠٠٧	١,٥٨٩,٩١٠
موجودات أخرى		١٦,٧٥٦	٢٧,١٠١
		٢,٧٤٧,٨٣٣	٢,٠٣٥,١٧٦
الكفالات	٢١	٧٩,٨٦٣	٦٧,٨٢٥
		٧٩,٨٦٣	٦٧,٨٢٥
إجمالي التعرض لمخاطر الإئتمان		٢,٨٢٧,٦٩٦	٢,١٠٣,٠٠١

حين تسجل الأدوات المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الإئتمان ولكن ليس الحد الأقصى للتعرض والذي يمكن أن ينتج في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم العادلة.

لمزيد من التفصيل عن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان لكل صنف من الأدوات المالية، يتم الرجوع إلى الإيضاحات المحددة. إن أثر الضمانات وأساليب تخفيف المخاطر الأخرى مبين أدناه.

٢٣- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الإئتمان (تتمة)

تركزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان
يتم إدارة تركز المخاطر من قبل العميل/الطرف المقابل حسب المنطقة الجغرافية والقطاع الصناعي. إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان لأي عميل أو طرف مقابل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ كان ٢٢٤,٤١٤ ألف درهم (٢٠١٣ – ١١٨,٣٩٧ ألف درهم) قبل الأخذ في الإعتبار الضمانات أو أية تعزيزات إئتمانية أخرى. هذا التحليل لا يشتمل على الإستثمارات في السندات.

يمكن تحليل الأدوات المالية للبنك (بإستثناء النقد في الصندوق والإستثمارات في الأوراق المالية والسبائك) قبل الأخذ في الإعتبار أية ضمانات محتفظ بها أو أية تعزيزات إئتمانية أخرى من خلال المناطق الجغرافية التالية:

	٢٠١٤		٢٠١٣	
	الموجودات ألف درهم	*المطلوبات الطارئة والإلتزامات ألف درهم*	*الموجودات ألف درهم*	*المطلوبات الطارئة والإلتزامات ألف درهم*
الإمارات العربية المتحدة	١,١٦٢,٥٣٨	٧٩,٨٦٣	١,٥٩٥,٢٦٦	٦٧,٨٢٥
أمريكا الشمالية	١١٥,٠٤٤	–	٤٣,٨٢٣	–
أمريكا اللاتينية	–	–	١٢,٢٤٦	–
أوروبا	٩٠٣,٣٤١	–	١٧٦,٩٤٣	–
آسيا باسيفيك	١٥٥,٤٠٦	–	٥٥,٢١١	–
دول مجلس التعاون الخليجي ودول الشرق الأوسط الأخرى	٤١١,٥٠٤	–	١٥١,٦٨٧	–
	٢,٧٤٧,٨٣٣	٧٩,٨٦٣	٢,٠٣٥,١٧٦	٦٧,٨٢٥

كان لدى البنك خلال سنة ٢٠١٣ مقايضة عجز ائتمان بقيمة اسمية ٣٦,٧٣٠ ألف درهم (إيضاح ٢٠) بشار إليه دين سيادي لدولة قطر. تم الدخول في مقايضة مخاطر الائتمان مع مؤسسة مالية مصنفة من قبل موديز بتصنيف Aa3. لا يوجد لدى البنك مقايضة عجز ائتمان قائمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

إن تحليلات قطاع الصناعة للموجودات المالية الخاصة بالبنك (بإستثناء النقد في الصندوق والإستثمارات في الأوراق المالية والسبائك) وتشمل المطلوبات الطارئة، قبل الأخذ في الإعتبار الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الإئتمانية الأخرى هي كما يلي:

	٢٠١٤ *ألف درهم*	٢٠١٣ *ألف درهم*
التجارة والأعمال	١,٢٥٩,٨٩٨	٨٢٥,٠٢٢
البنوك والمؤسسات المالية	١,٣٦١,٨٨١	٨٣٣,٨٥٧
الهيئات الحكومية	٢٠٣,٤٨٣	٤٤٤,٠٩٤
أخرى	٢,٤٣٤	٢٨
	٢,٨٢٧,٦٩٦	٢,١٠٣,٠٠١

الضمانات والتعزيزات الإئتمانية الأخرى
إن مبلغ ونوع الضمان المطلوب يعتمد على تقييم مخاطر الإئتمان للطرف المقابل وضوابط المنتج. تطبق الإرشادات بالنسبة لعملية قبول أنواع الضمانات ومؤشرات التقييم. إن الأنواع الرئيسية للضمانات التي تم الحصول عليها هي النقد والأوراق المالية الإستثمارية.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للإتفاقية الرئيسية وتراقب أيضاً القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال مراجعتها لكفاية المخصص لخسائر الإنخفاض في القيمة.

٢٣- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الإئتمان (تتمة)

نوعية الإئتمان لكل صنف من الموجودات المالية

يتم إدارة نوعية الإئتمان للموجودات المالية من قبل البنك بإستخدام التصنيفات الإئتمانية الداخلية. يظهر الجدول أدناه نوعية الإعتماد حسب صنف الموجودات المالية لبعض خطوط بنود بيان المركز المالي الرئيسية إستناداً إلى نظام التصنيف الإئتماني لدى البنك.

	غير متأخرة ولا منخفضة القيمة			
	فئة رئيسية وعالية ٢٠١٤ ألف درهم	فئة نموذجية ٢٠١٤ ألف درهم	فئة نموذجية فرعية ٢٠١٤ ألف درهم	الإجمالي ٢٠١٤ ألف درهم
الأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	٢٣٦,٦١٦	–	–	٢٣٦,٦١٦
مستحقات من البنوك	١,٠٤٢,٧٩٨	–	–	١,٠٤٢,٧٩٨
قروض وسلفيات	–	٥٨٥,٦٥٦	–	٥٨٥,٦٥٦
الإستثمارات في السندات	١٥٨,٥٠٣	٤٥٩,٨٩٩	٢٤٧,٦٠٥	٨٦٦,٠٠٧
	١,٤٣٧,٩١٧	١,٠٤٥,٥٥٥	٢٤٧,٦٠٥	٢,٧٣١,٠٧٧

	غير متأخرة ولا منخفضة القيمة			
	فئة رئيسية وعالية ٢٠١٣ ألف درهم	فئة نموذجية ٢٠١٣ ألف درهم	فئة نموذجية فرعية ٢٠١٣ ألف درهم	الإجمالي ٢٠١٣ ألف درهم
الأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	٦٩,٠٠١	–	–	٦٩,٠٠١
مستحقات من البنوك	٢٣٥,٩٥١	–	–	٢٣٥,٩٥١
قروض وسلفيات	–	١١٣,٢١٣	–	١١٣,٢١٣
الإستثمارات في السندات	٤٩٨,٦٢٨	٨٥١,٢١٢	٢٤٠,٠٧٠	١,٥٨٩,٩١٠
	٨٠٣,٥٨٠	٩٦٤,٤٢٥	٢٤٠,٠٧٠	٢,٠٠٨,٠٧٥

كما في نهاية السنة، لم يكن لدى البنك أي مبلغ (٢٠١٣ – لا شيء) في القروض والسلفيات التي كانت متأخرة السداد أو انخفضت قيمتها بصورة منفردة.

التعرض للمخاطر الإئتمانية للموجودات المالية لدى البنك (بإستثناء النقد في الصندوق والاستثمارات في أدوات الأسهم والسبائك) تشتمل على المطلوبات الطارئة لكل من تصنيفات المخاطر الداخلية

	الفئات المعادلة حسب موديز	المجموع ٢٠١٤ ألف درهم	المجموع ٢٠١٣ ألف درهم
درجة رئيسية وعالية	ا ا ا- ا ا ٣	١,٤٣٧,٩١٧	٨٠٣,٥٨٠
درجة نموذجية	ب ا ا – ب ا ا ٣	١,١٢٥,٤١٨	١,٠٣٢,٢٥٠
درجة نموذجية فرعية	ب ا – ب ٣	٢٤٧,٦٠٥	٢٤٠,٠٧٠
		٢,٨١٠,٩٤٠	٢,٠٧٥,٩٠٠

٢٣- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الإئتمان (تتمة)

إن من سياسة البنك الحفاظ على تصنيفات مخاطر دقيقة ومنتظمة من خلال محفظة الإئتمان والإستثمارات. هذا يسهل على الإدارة المركزة للمخاطر المطبقة ومقارنة التعرض لمخاطر الإئتمان في كل قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات. إن نظام التصنيف مدعوم بتحليلات مالية متنوعة مدمجة بمعلومات سوقية تم معالجتها من أجل توفير المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل. إن جميع تصنيفات المخاطر الداخلية تم إعدادها للأصناف المختلفة وهي مشتقة وفقاً لسياسة التصنيف لدى البنك. يتم تقييم تصنيفات المخاطر المعنية وتحديثها بصورة منتظمة. إن الفئات المعادلة حسب مودي تنطبق فقط على بعض التعرضات في كل صنف من أصناف المخاطر حيث أن عدد منها يستند إلى تصنيف البنك الداخلي.

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته المالية عند إستحقاقها. يمكن أن تحدث مخاطر السيولة نتيجة للتقلبات في الأسواق أو إنخفاض الإئتمان والذي قد يسبب جفاف بعض مصادر التمويل في الحال. وللحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل ويتم إدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الإعتبار والإحتفاظ برصيد جيد للنقدية وشبه النقدية.

يحتفظ البنك بمحفظة موجودات عالية التداول ومتنوعة يمكن تسييلها بسهولة في حال التقلبات غير المنظورة للتدفق النقدي. كذلك إلتزم البنك بخطوط إئتمان ليستطيع الدخول إليها للوفاء بإحتياجاته من السيولة. بالإضافة لذلك، يحتفظ البنك بوديعة إلزامية لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة تساوي ١٤% من الودائع تحت الطلب و ١% من ودائع التوفير. يتم تقييم وضع السيولة وإدارته حسب سيناريوهات مختلفة مع الأخذ في الإعتبار التركيز على العوامل المتعلقة بالسوق بشكل عام ووضع البنك على وجه التحديد.

إن مواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات بتاريخ بيان المركز المالي مبينة في الجدول أدناه إستناداً إلى الفترة المتبقية إلى تاريخ الإستحقاق التعاقدي دون الأخذ في الإعتبار تواريخ الإستحقاق الفعلية كما تم الإشارة لذلك في تاريخ الإحتفاظ بالودائع لدى البنك ومدى توفر الأموال السائلة هي كما يلي:

٢٣- إدارة المخاطر (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	أقل من ثلاثة أشهر ألف درهم	من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر ألف درهم	من ستة أشهر إلى ١٢ شهراً ألف درهم	المجموع الفرعي أقل من ١٢ شهراً ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع الفرعي أكثر من ١٢ شهراً ألف درهم	غير مؤرخة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات									
نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي	٢٣٦,٧٨٧	–	–	٢٣٦,٧٨٧	–	–	–	–	٢٣٦,٧٨٧
مستحقات من البنوك	١,٠٤٢,٧٩٨	–	–	١,٠٤٢,٧٩٨	–	–	–	–	١,٠٤٢,٧٩٨
قروض وسلفيات، صافي	٢٦٦,٢١٢	٨٧١	٣٠٥,٨٨٢	٥٧٢,٩٦٥	٢٨٦	–	٢٨٦	–	٥٧٣,٢٥١
إستثمارات	١٠٤,٢٥٨	١٠٢,٣٥١	٣٧,٢٢٤	٢٤٣,٨٣٣	٢٦٧,٨٨١	٣٥٤,٢٩٣	٦٢٢,١٧٤	٧٦٢,٦٨٦	١,٦٢٨,٦٩٣
استثمار في شركة شقيقة	–	–	–	–	–	–	–	٧٢	٧٢
موجودات ثابتة	–	–	–	–	–	–	–	٤,٨٣٤	٤,٨٣٤
موجودات أخرى	١٤,٩٠٣	٣٨٠	٢,١١٧	١٧,٤٠٠	–	–	–	٩٤٣	١٨,٣٤٣
إجمالي الموجودات	١,٦٦٤,٩٥٨	١٠٣,٦٠٢	٣٤٥,٢٢٣	٢,١١٣,٧٨٣	٢٦٨,١٦٧	٣٥٤,٢٩٣	٦٢٢,٤٦٠	٧٦٨,٥٣٥	٣,٥٠٤,٧٧٨
المطلوبات وحقوق المساهمين									
مستحقات للبنوك	٧٣,٩٥٢	–	٥٦,٩٣١	١٣٠,٨٨٣	–	–	–	–	١٣٠,٨٨٣
ودائع العملاء	٢,٠٢٦,٩٦٩	٢٦٣,٩٩١	٥٨٤,٢٤٦	٢,٨٧٥,٢٠٦	١٠٩,٨٥٧	–	١٠٩,٨٥٧	–	٢,٩٨٥,٠٦٣
مطلوبات أخرى	١٦,٢٣٠	١٦,٥٨٢	١١,٥٣٦	٤٤,٣٤٨	١,٩٢١	–	١,٩٢١	٢,٨٢٤	٤٩,٠٩٣
حقوق المساهمين	–	–	–	–	–	–	–	٣٣٩,٧٣٩	٣٣٩,٧٣٩
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	٢,١١٧,١٥١	٢٨٠,٥٧٣	٦٥٢,٧١٣	٣,٠٥٠,٤٣٧	١١١,٧٧٨	–	١١١,٧٧٨	٣٤٢,٥٦٣	٣,٥٠٤,٧٧٨
صافي فجوة السيولة	(٤٥٢,١٩٣)	(١٧٦,٩٧١)	(٣٠٧,٤٩٠)	(٩٣٦,٦٥٤)	١٥٦,٣٨٩	٣٥٤,٢٩٣	٥١٠,٦٨٢	٤٢٥,٩٧٢	

٢٣- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	أقل من ثلاثة أشهر ألف درهم	من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر ألف درهم	من ستة أشهر إلى ١٢ شهراً ألف درهم	المجموع الفرعي أقل من ١٢ شهراً ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع الفرعي أكثر من ١٢ شهراً ألف درهم	غير مؤرخة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات									
نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي	٦٩,١٧٩	–	–	٦٩,١٧٩	–	–	–	–	٦٩,١٧٩
مستحقات من البنوك	٢٣٥,٩٥١	–	–	٢٣٥,٩٥١	–	–	–	–	٢٣٥,٩٥١
قروض وسلفيات، صافي	٥٥,٨٤١	٤,٦٠٨	٥٢,٩٣٧	١٠٨,٧٧٨	–	–	–	–	١٠٨,٧٧٨
إستثمارات	٦٨,٦٩٨	–	٢٦٤,٧٥٤	٣٣٨,٠٦٠	١,١٠٣,٦٢٠	١٤٨,٢٣٠	١,٢٥١,٨٥٠	٧٣٨,٣٦٥	٢,٣٢٨,٢٧٥
استثمار في شركة شقيقة	–	–	–	–	–	–	–	٧٢	٧٢
موجودات ثابتة	–	–	–	–	–	–	–	٤,٨٧٤	٤,٨٧٤
موجودات أخرى	١٩,٣٣٧	٧,٠٧٨	١,٢٩٩	٢٧,٧١٤	٣٧٤	–	٣٧٤	–	٢٨,٠٨٨
إجمالي الموجودات	٤٤٩,٠٠٦	١١,٦٨٦	٣١٨,٩٩٠	٧٧٩,٦٨٢	١,١٠٣,٩٩٤	١٤٨,٢٣٠	١,٢٥٢,٢٢٤	٧٤٣,٣١١	٢,٧٧٥,٢١٧
المطلوبات وحقوق المساهمين									
مستحقات للبنوك	٢٢١,٤٩٨	٥٤٣,٧٨٨	–	٧٦٥,٢٨٦	–	–	–	–	٧٦٥,٢٨٦
ودائع العملاء	٦٨٣,١٦٣	١٠٤,٢٩٨	٣١٠,٢٦٦	١,٠٩٧,٧٢٧	٥٧٧,٣٨٥	–	٥٧٧,٣٨٥	–	١,٦٧٥,١١٢
مطلوبات أخرى	١٠,٥٢٠	٧,٤٦٢	١,٤١٤	١٩,٣٩٦	٨,٨٦٧	–	٨,٨٦٧	١,٩٦٢	٣٠,٢٢٥
حقوق المساهمين	–	–	–	–	–	–	–	٣٠٤,٥٩٤	٣٠٤,٥٩٤
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	٩١٥,١٨١	٦٥٥,٥٤٨	٣١١,٦٨٠	١,٨٨٢,٤٠٩	٥٨٦,٢٥٢	–	٥٨٦,٢٥٢	٣٠٦,٥٥٦	٢,٧٧٥,٢١٧
صافي فجوة السيولة	(٤٦٦,١٧٥)	(٦٤٣,٨٦٢)	٧,٣١٠	(١,١٠٢,٧٢٧)	٥١٧,٧٤٢	١٤٨,٢٣٠	٦٦٥,٩٧٢	٤٣٦,٧٥٥	

٢٣- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

تحليل المطلوبات المالية حسب الإستحقاقات التعاقدية المتبقية

يلخص الجدول أدناه قائمة إستحقاق المطلوبات المالية الخاصة بالبنك في نهاية السنة إستناداً إلى إلتزامات التسديد التعاقدية غير المخصومة. إن التسديدات التي تخضع للإشعار يتم التعامل معها كما لو أنه ينبغي إعطاء الإشعار فوراً. ومع ذلك، يتوقع البنك بأن عدداً كبيراً من العملاء لن يطلبوا التسديد في أقرب تاريخ مطلوب من البنك أن يدفعه ولا يعكس الجدول التدفقات النقدية المتوقعة إستناداً إلى تاريخ إحتجاز الوديعة الخاصة بالبنك.

٢٠١٤	عند الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	من ١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
مستحقات للبنوك	٥,٦٥٦	٦٨,٣٦٧	٥٧,٤٤٢	-	١٣١,٤٦٥
ودائع العملاء	١,٣١٠,٥٤٣	٧١٧,٥٥٩	٨٦١,١٩٧	١٢٩,٤٩٤	٣,٠١٨,٧٩٣
مطلوبات أخرى	-	١٦,٢٣٠	٢٨,١١٨	٤,٧٤٥	٤٩,٠٩٣
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	١,٣١٦,١٩٩	٨٠٢,١٥٦	٩٤٦,٧٥٧	١٣٤,٢٣٩	٣,١٩٩,٣٥١

٢٠١٣	عند الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	من ١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
مستحقات للبنوك	-	٧٦٦,٣٦٣	-	-	٧٦٦,٣٦٣
ودائع العملاء	٣١٨,٣٣٧	٣٩٢,٦١١	٤٢٢,٨٥٥	٦٢٥,٥٣٩	١,٧٥٩,٣٤٢
مطلوبات أخرى	١,٦٠٥	٨,٩١٥	٨,٨٧٦	١٠,٨٢٩	٣٠,٢٢٥
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	٣١٩,٩٤٢	١,١٦٧,٨٨٩	٤٣١,٧٣١	٦٣٦,٣٦٨	٢,٥٥٥,٩٣٠

إن الأدوات المالية المشتقة في الجدول أعلاه تم الإشارة إليها ضمن المطلوبات الأخرى في إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة. مع ذلك يمكن تسديد المبالغ بالإجمالي أو بالصافي.

يلخص الجدول التالي الإستحقاق التعاقدي للمطلوبات الطارئة الخاصة بالبنك:

٢٠١٤	عند الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	من ١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
مطلوبات طارئة	٢٠,٩٥٤	٢٥,٣١٢	٥٢,٢١٩	-	٢,٣٣٢	١٠٠,٨١٧
٢٠١٣						
مطلوبات طارئة	-	١٢,٦٥٠	٥٠,٨٤١	٣١٨	٤,٠١٦	٦٧,٨٢٥

يتوقع البنك بأن لا يتم سحب جميع المطلوبات الطارئة قبل إنتهاء صلاحية الإلتزامات.

٢٣- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي المخاطر التي تنتج عن حدوث تقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. وضع مجلس الإدارة حدوداً على قيمة المخاطر التي يمكن قبولها. يتم مراقبة ذلك بشكل منتظم من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالبنك.

مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة عن إحتمالية تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية خارج بيان المركز المالي والتي يحين موعد إستحقاقها أو إعادة تسعيرها في فترة معينة.

أسس مجلس الإدارة مستويات لمخاطر أسعار الفائدة بوضع حدود حساسية لأسعار الفائدة.

إن حساسية بيان الإيرادات هي تأثير تلك التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة على صافي إيرادات الفوائد لسنة واحدة إستناداً إلى السعر المتغير للموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها في نهاية السنة. إن حساسية حقوق المساهمين يتم إحتسابها من خلال إعادة تقييم السعر الثابت للموجودات المالية المتوفرة للبيع في نهاية السنة بخصوص أثر التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة. يستند إجمالي الحساسية على فرضية بأن هناك تحولات موازية في منحنى المردود.

يبين الجدول التالي الحساسية نحو التغيرات الممكنة والمعقولة في أسعار الفائدة، مع الإبقاء على ثبات جميع المتغيرات الأخرى الخاصة ببيان الإيرادات وحقوق البنك.

الزيادة في نقاط الأساس	*التأثير على صافي الأرباح* ٢٠١٤ *ألف درهم*	*التأثير على حقوق الملكية* ٢٠١٤ *ألف درهم*	*التأثير على صافي الأرباح* ٢٠١٣ *ألف درهم*	*التأثير على حقوق الملكية* ٢٠١٣ *ألف درهم*
١٠٠	(١٢,٧٤٢)	(١٦,٠٨٨)	(١٦,٧٤٧)	(٢٧,٤٥٣)

مخاطر أسعار العملات الأجنبية

إن مخاطر أسعار العملات الأجنبية هي مخاطر حدوث تقلب في قيمة أداة مالية ما بسبب التغيرات في أسعار تحويل العملات الأجنبية. وضع البنك حدوداً على المراكز لكل عملة. يتم مراقبة المراكز بشكل يومي وتستخدم إستراتيجيات التحوط لضمان حفظ المراكز ضمن الحدود الموضوعة.

يشير الجدول التالي للعملات الأجنبية التي عرّضت البنك لمخاطر جوهرية في نهاية السنة على موجوداته ومطلوباته النقدية غير التجارية وتدفقاته النقدية المتوقعة. يبين التحليل إحتساب تأثير حركة سعر العملة الأجنبية المحتملة بشكل معقول مقابل الدرهم، مع الإحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى على حقوق الملكية (بسبب القيمة العادلة لحساسية عملة الموجودات النقدية غير التجارية والمتعلقة بصورة رئيسية بالإستثمارات المتوفرة للبيع). يوضح المبلغ السالب في الجدول إحتمال حدوث صافي إنخفاض في حقوق الملكية، بينما يوضح المبلغ الموجب إحتمال حدوث صافي زيادة.

٢٣- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر أسعار العملات الأجنبية (تتمة)

العملة	*التغير في سعر العملة (%)* ٢٠١٤	*التأثير على حقوق الملكية* ٢٠١٤ *ألف درهم*	*التغير في سعر العملة (%)* ٢٠١٣	*التأثير على حقوق الملكية* ٢٠١٣ *ألف درهم*
اليورو	+١٠	١,٦٨٦	+١٠	٢٧١
الجنيه الإسترليني	+١٠	(٢٢٧)	+١٠	١٨٥
اليوان الصيني	+١٠	٣٠٧	+١٠	٣٠٦
الفرنك الفرنسي	+١٠	(٣٦٧)	+١٠	(٥٠٩)

بما أن سعر الدرهم الإماراتي مرتبط بسعر الدولار الأمريكي ولذلك تعتقد الإدارة بأن البنك حالياً لا يتعرض لأية مخاطر أسعار عملات أجنبية جوهرية بخصوص الدولار الأمريكي.

مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة أسعار الأسهم الفردية. تنتج مخاطر أسعار الأسهم غير التجارية من محفظة البنك الإستثمارية.

إن التأثير على الأسهم نتيجة للتغيرات الممكنة والمعقولة في مؤشرات الأسهم، مع الإحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى، هو كما يلي:

	التغيرات في أسعار الأسهم ٢٠١٤ %	*التأثير على حقوق الملكية* ٢٠١٤ *ألف درهم*	*التغيرات في أسعار الأسهم* ٢٠١٣ %	*التأثير على حقوق الملكية* ٢٠١٣ *ألف درهم*
بورصة نيويورك	+١٠	١٧,٤٠٧	+١٠	٢٠,٠٦٦
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	+١٠	٣,٩٦٨	+١٠	٦,٣٦٧
سوق دبي المالي	+١٠	٧,٩٣٥	+١٠	٨,١٩٧
أسواق أخرى	+١٠	٤٦,٩٠٥	+١٠	٣٩,١٠٥

المخاطر التشغيلية

إن المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناتجة من تعطل الأنظمة أو بسبب الخطأ البشري أو الإحتيال أو الأحداث الخارجية. عندما تتعطل ضوابط العمل يمكن للمخاطر التشغيلية أن تؤدي إلى أضرار خاصة بالسمعة ويكون لذلك آثار قانونية أو تشريعية أو تؤدي إلى الخسارة المالية. لا يمكن للبنك أن يتوقع الحد من جميع المخاطر التشغيلية، ولكن من خلال إطار عمل رقابي و المتابعة والإستجابة للمخاطر المحتملة، يكون البنك قادراً على إدارة هذه المخاطر. تتضمن أدوات الرقابة فصل الواجبات بصورة فعالة ووضع إجراءات للدخول على الأنظمة والتفويض والتسوية وتدريب العاملين وعمليات التقييم بما في ذلك إستخدام التدقيق الداخلي.

٢٤ - التحليل القطاعي

لأغراض تشغيلية، تم تنظيم أنشطة البنك إلى قطاعين رئيسيين للأعمال: (أ) الاستثمارات الذي يقوم بشكل رئيسي بإدارة المحفظة الإستثمارية الخاصة بالبنك وتقديم خدمات الخزينة؛ و (ب) الخدمات المصرفية، الذي يقوم بشكل رئيسي بإدارة المحفظة الإستثمارية الخاصة بالعملاء وتقديم التسهيلات الإئتمانية وقبول الودائع من الشركات والعملاء الأفراد وتقديم الخدمات الإستشارية حول تمويل الشركات ومعاملات السوق الرأسمالية. تمثل هذه القطاعات الأساس الذي يبني عليه البنك تقريره عن التحليل القطاعي الرئيسي. وتتم المعاملات بين القطاعات على أساس الأسعار المحددة من قبل الإدارة مع الأخذ في الإعتبار تكلفة الأموال وتوزيع المصاريف بشكل عادل.

تقوم الإدارة بمراقبة النتائج التشغيلية للقطاعات التشغيلية بشكل منفصل لغرض إتخاذ القرارات حول تخصيص المصادر وتقييم الأداء. يتم تقييم الأداء القطاعي إستناداً إلى الأرباح أو الخسائر التشغيلية.

	الإستثمارات		*الخدمات المصرفية*		*الإجمالي*	
	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣
	ألف درهم	ألف درهم	*ألف درهم*	ألف درهم	*ألف درهم*	ألف درهم
الإيرادات*	١٠٦,٨٠٨	٩٧,٦٢٢	٤١,٢٠٧	١٤,٠٤٦	١٤٨,٠١٥	١١١,٦٦٨
تعديلات داخل القطاع	(٢٣,١٩٣)	(٢٩,٣٠٥)	٢٣,١٩٣	٢٩,٣٠٥	–	–
	٨٣,٦١٥	٦٨,٣١٧	٦٤,٤٠٠	٤٣,٣٥١	١٤٨,٠١٥	١١١,٦٦٨
الأرباح للسنة	٤٠,٩٠٥	٣٠,٦٤٦	٥,٣٢٩	٥,٥٨٣	٤٦,٢٣٤	٣٦,٢٢٩

	الإستثمارات		*الخدمات المصرفية*		*الإجمالي*	
	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣
	ألف درهم	ألف درهم	*ألف درهم*	ألف درهم	*ألف درهم*	ألف درهم
الموجودات القطاعية	٢,٩٨١,٩٥٦	٢,٤٩١,١٤١	٥٢٢,٨٢٢	٢٨٤,٠٧٦	٣,٥٠٤,٧٧٨	٢,٧٧٥,٢١٧
المطلوبات القطاعية	١,٠٩١,٥٤٨	٩٥٩,٠٣٤	٢,٤١٣,٢٣٠	١,٨١٦,١٨٣	٣,٥٠٤,٧٧٨	٢,٧٧٥,٢١٧

* تتألف الإيرادات من إيرادات الفوائد و صافي الإيرادات من الإستثمارات والإيرادات الأخرى و (خسائر)/ أرباح صرف العملات الأجنبية ناقصاً خسائر الإنخفاض في قيمة الإستثمارات.

٢٥- القيمة العادلة للأدوات المالية

تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي يمكن به إستبدال أصل ما أو سداد إلتزام ما، وذلك بين أطراف ذات معرفة ولديهم الرغبة في إجراء هذه المعاملات. وعليه، يمكن أن تنتج فروقات بين القيمة الدفترية بموجب طريقة التكلفة التاريخية وتقديرات القيمة العادلة.

تحديد القيمة العادلة وتسلسل القيمة العادلة

يستخدم البنك التسلسل التالي للتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية عن طريق أساليب التقييم:

المستوى ١: أسعار متداولة (غير معدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة؛

المستوى ٢: أساليب أخرى حيث يكون لدى كل المدخلات تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ويمكن ملاحظتها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و

المستوى ٣: أساليب تستخدم مدخلات لديها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

يظهر الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب مستوى تسلسل القيمة العادلة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	*المستوى الأول ألف درهم*	*المستوى الثاني ألف درهم*	*المستوى الثالث ألف درهم*	*الإجمالي ألف درهم*
الموجودات المالية				
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة (إيضاح ٢٠)	٢,١٣٥	-	-	٢,١٣٥
المطلوبات المالية				
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة (إيضاح ٢٠)	١,٨٢٧	-	-	١,٨٢٧

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	*المستوى الأول ألف درهم*	*المستوى الثاني ألف درهم*	*المستوى الثالث ألف درهم*	*الإجمالي ألف درهم*
الموجودات المالية				
مقايضة مخاطر الائتمان (إيضاح ٢٠)	-	٣٧٤	-	٣٧٤
المطلوبات المالية				
مقايضة مخاطر الائتمان (إيضاح ٢٠)	-	١,٣٠٥	-	١,٣٠٥

تم الإفصاح عن تسلسل القيمة العادلة للاستثمارات في إيضاح رقم ١٢.

٢٥- القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

يوضح الجدول التالي تصنيف البنك لكل فئة من الموجودات والمطلوبات المالية والقيمة الدفترية لها:

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	*بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر* ألف درهم	*متوفرة للبيع* ألف درهم	*قروض وذمم مدينة* ألف درهم	*التكلفة المطفأة* ألف درهم	*المجموع* ألف درهم
الموجودات المالية					
النقدية والأرصدة لدى المصرف					
المركزي	–	–	–	٢٣٦,٧٨٧	٢٣٦,٧٨٧
المستحقات من البنوك	–	–	–	١,٠٤٢,٧٩٨	١,٠٤٢,٧٩٨
القروض والسلفيات	–	–	٥٧٣,٢٥١	–	٥٧٣,٢٥١
استثمارات باستثناء السبائك	–	١,٥٤٨,٥٧٨	–	٧٩,٥٧٤	١,٦٢٨,١٥٢
أخرى	–	–	–	١٦,٧٥٦	١٦,٧٥٦
	–	١,٥٤٨,٥٧٨	٥٧٣,٢٥١	١,٣٧٥,٩١٥	٣,٤٩٧,٧٤٤
المطلوبات المالية					
مستحقات للبنوك	–	–	–	١٣٠,٨٨٣	١٣٠,٨٨٣
ودائع العملاء	–	–	–	٢,٩٨٥,٠٦٣	٢,٩٨٥,٠٦٣
أخرى	–	–	–	٤٦,٢٦٩	٤٦,٢٦٩
	–	–	–	٣,١٦٢,٢١٥	٣,١٦٢,٢١٥

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	*بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر* ألف درهم	*متوفرة للبيع* ألف درهم	*قروض وذمم مدينة* ألف درهم	*التكلفة المطفأة* ألف درهم	*المجموع* ألف درهم
الموجودات المالية					
النقدية والأرصدة لدى المصرف					
المركزي	–	–	–	٦٩,١٧٩	٦٩,١٧٩
المستحقات من البنوك	–	–	–	٢٣٥,٩٥١	٢٣٥,٩٥١
القروض والسلفيات	–	–	١٠٨,٧٧٨	–	١٠٨,٧٧٨
استثمارات باستثناء السبائك	–	٢,٢٣٥,٣٥٨	–	٩١,٩٠٠	٢,٣٢٧,٢٥٨
أخرى	–	–	–	٢٧,١٠١	٢٧,١٠١
	–	٢,٢٣٥,٣٥٨	١٠٨,٧٧٨	٤٢٤,١٣١	٢,٧٦٨,٢٦٧
المطلوبات المالية					
مستحقات للبنوك	–	–	–	٧٦٥,٢٨٦	٧٦٥,٢٨٦
ودائع العملاء	–	–	–	١,٦٧٥,١١٢	١,٦٧٥,١١٢
أخرى	–	–	–	٢٨,٢٦٣	٢٨,٢٦٣
	–	–	–	٢,٤٦٨,٦٦١	٢,٤٦٨,٦٦١

٢٦- كفاية رأس المال

يحتفظ البنك بقاعدة رأس المال المدارة بشكل نشط لتغطية المخاطر المرتبطة بالأعمال. تتم مراقبة كفاية رأس المال الخاص بالبنك بإستخدام، من ضمن الإجراءات الأخرى، الأنظمة والنسب المحددة من قبل لجنة بازل حول مراقبة العمليات المصرفية ("قواعد / نسب بي أي إس) التي يطبقها المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة في مراقبة المصارف.

يقوم المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة بالإشراف على البنك ولذلك فهو يتلقى معلومات حول كفاية رأس المال ويضع المتطلبات بشأنها للبنك. يتم احتساب رأس المال على مستوى البنك باستخدام إطار اتفاقية بازل ٢ الصادرة من لجنة بازل حول الرقابة المصرفية ("لجنة بازل")، بعد تطبيق التعديلات الموصى بها من المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ضمن الإطار الوطني. يبنى إطار اتفاقية بازل ٢ على ثلاثة "ركائز": متطلبات رأس المال بالحد الأدنى (الركيزة ١) وعملية مراجعة الرقابة (الركيزة ٢) والتزام السوق (الركيزة ٣).

متطلبات رأس المال بالحد الأدنى

حسب متطلبات رأس المال الحالية، يطلب المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة من البنك الاحتفاظ بنسبة معينة بالحد الأدنى من إجمالي رأس المال إلى إجمالي الأصول الموزونة المعرضة للمخاطر بنسبة ١٢٪ (منها نسبة ٨٪ للشق الأول).

تتألف مكونات شقي رأس المال النظامي للبنك مما يلي:

- الشق الأول من رأس المال ويشتمل على رأس المال والاحتياطي القانوني والاحتياطي النظامي والأرباح غير الموزعة وتعديلات قانونية أخرى تتعلق بالبنود المدرجة في حقوق الملكية ولكن يتم معاملتها بشكل مختلف لأغراض كفاية رأس المال، و
- الشق الثاني من رأس المال ويشتمل على الاحتياطي غير المفصح عنه واحتياطي القيمة العادلة.

خلال السنة الماضية، إلتزم البنك بالكامل بجميع متطلبات رأس المال المفروضة من الخارج.

إن نسبة كفاية رأس المال وفقاً لإطار إتفاقية بازل ٢ هي كما يلي:

	٢٠١٤ *ألف درهم*	٢٠١٣ *ألف درهم*
الشق الأول من رأس المال		
رأس المال المصدر	٦٥,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
الإحتياطي القانوني	٣٢,٥٠٠	٣٠,٠٠٠
الإحتياطي الخاص	٢٨,٩٨٤	٢٤,٣٦١
الأرباح غير الموزعة	١٦١,٠٠٧	١٢٦,٨٩٦
إجمالي الشق الأول من رأس المال	٢٨٧,٤٩١	٢٤١,٢٥٧
الشق الثاني من رأس المال		
احتياطيات لم يتم الإفصاح عنها/ المخصصات العامة	١٢,٤٠٥	٤,٤٣٥
احتياطي القيمة العادلة	٢٠,٥٠٤	٢٧,٧١٦
الإجمالي	٣٢,٩٠٩	٣٢,١٥١
إجمالي رأس المال التنظيمي	٣٢٠,٤٠٠	٢٧٣,٤٠٨

٢٦- كفاية رأس المال (تتمة)

	٢٠١٤ *ألف درهم*	٢٠١٣ *ألف درهم*
التعرضات الموزونة المخاطر		
مخاطر الإئتمان	١,٩٤٦,٨٦٩	١,٦١٨,٥٠٦
مخاطر السوق	٤٥,٧٨٢	٣٧,٤١٨
المخاطر التشغيلية	١٢٨,٨٤٦	٧١,٩٨٩
الإجمالي	٢,١٢١,٤٩٧	١,٧٢٧,٩١٣

	٢٠١٤ *ألف درهم*	٢٠١٣ *ألف درهم*
نسبة رأس المال		
إجمالي رأس المال التنظيمي كنسبة من إجمالي الأصول الموزونة المخاطر	١٥,١٠٪	١٥,٨٢٪
إجمالي الشق الأول من رأس المال التنظيمي كنسبة من إجمالي الأصول الموزونة المخاطر	١٣,٥٥٪	١٣,٩٦٪

سياسات إدارة رأس المال واختبار الجهد وإدارة رأس المال

لدى البنك عملية تقييم ومراقبة وإعداد تقارير قوية لكفاية رأس المال ويقوم بشكل استباقي بتطوير إطار العملية الداخلية لتقييم كفاية رأس المال بما يتماشى مع اتفاقية بازل ٢ ومقدماً لاتفاقية بازل ٣.

إن التطلع إلى عملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال (ICAAP) يستند إلى تقديرات الموازنة المالية للبنك. يتم الأخذ في عين الاعتبار عدة سناريوهات للجهد من أجل تقييم قوة كفاية رأس المال لدى البنك على مدى فترة ٣ سنوات.

إن عملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال (ICAAP) تستند إلى رأس المال الاقتصادي وتحدد الكفاية كرصيد لرأس المال المورد، في صيغة المصادر المالية المتوفرة ومتطلبات رأس المال، كتحوط مقابل الخسائر غير المتوقعة. تخضع أساليب القياس الكمية لدى البنك إلى فحص وتقييم خارجي.

إن الأهداف الرئيسية من إدارة رأس المال الخاص بالبنك هي ضمان إلتزام البنك بمتطلبات رأس المال المفروضة من الخارج وأن يحتفظ البنك بنسب رأسمالية جيدة خاصة برأس المال لكي يدعم أعماله وزيادة قيمة حقوق المساهمين لأقصى حد ممكن.

يقوم البنك بإدارة هيكل رأس المال لديه وإجراء التعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الإقتصادية وسمات المخاطر من أنشطته. ومن أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، قد يقوم البنك بتعديل مبلغ توزيعات الأرباح الذي سيوزع للمساهمين وعائد رأس المال للمساهمين أو إصدار أوراق مالية رأسمالية. لم يتم إجراء أية تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

٢٧- الموجودات الإئتمانية

	٢٠١٤ *ألف درهم*	٢٠١٣ *ألف درهم*
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	٤,٢١٤,٥٤٣	١,٤٨٨,٠٠٠

يقوم البنك بإدارة الاستثمارات نيابة عن عملائه. يحتفظ البنك بهذه الإستثمارات بصفة إئتمانية، وبناء عليه، لم تدرج في هذه البيانات المالية كموجودات للبنك.